مَمْلَكَةُ البَحْرَيْن

المجلس الأعلى للصحة
Supreme Council of Health

التقرير السنوي

المجلس الأعلى للصحة

2018

صحتي ehati Annual Report

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

مجلس الإدارة

معالي الفريق طبيب
الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة
– رئيس المجلس الأعلى للصحة

سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح
– وزيرة الصحة، نائب الرئيس

سعادة الدكتور
وليد بن خليفة المانع
وكيل وزارة الصحة

معالي
الشيخ ناصر بن عبدالرحمن آل خليفة
وكيل وزارة الداخلية

سعادة الدكتورة
مريم بنت عذبي الجلاهمة
الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية
لتنظيم المهن والخدمات الصحية

معالي اللواء طبيب
الشيخ سلمان بن عطية اللّه آل خليفة
قائد مستشفى الملك حمد الجامعي

معالي اللواء بروفيسور
الشيخ خالد بن علي آل خليفة
قائد الخدمات الطبية الملكية

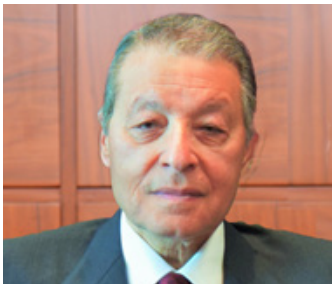

سعادة الدكتور
ريسان حمود بدران
مدير مركز الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة التخصصي للقلب

سعادة البروفيسور
سمير العتوم
الممثل عن كليات الطب بمملكة البحرين

سعادة الدكتور
فاضل حسين العريض
ممثل عن القطاع الخاص الصيدلي

سعادة الدكتورة
فريبا عبدالوهاب أحمد
ممثلة قطاع المهن الطبية المعاونة

سعادة الدكتور
محمد حسن الجشي
الممثل عن القطاع الطبي الخاص

سعادة السيد
إبراهيم علي النواخذة
الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة

المحتوى

1 كلمة الرئيس 8

2 كلمة الأمين العام 10

3 مجلس الإدارة 16

4 القوانين والتشريعات 24

5 الأنشطة والفعاليات 32

6 المبادرات 40

7 المؤتمر الخليجي الأول للضمان الصحي 48

8 برنامج الضمان الصحي الوطني 80

9 الشراكات المحلية 86

10 الشراكات الدولية 94

11 التواصل الإعلامي 112

عام جني ثمار المبادرات الصحية

نتشرف ونيابة عن جميع منتسبي القطاعين الصحي والطبي في المملكة أن نرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين حفظهم الله ورعاهم على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل واللامحدود للقطاع الصحي وعلى توجيهاتهم السامية لتطوير الخدمات الصحية.

إنّ توجيهات القيادة الرشيدة في تطوير القطاع الصحي من كافة النواحي ترجمت على أرض الواقع، وسيجني المواطن والمقيم في مملكة البحرين ثمارها بإذن الله، ويمكننا أن نطلق على العام ٢٠١٨ عام التحول في القطاع الصحي في مملكة البحرين، فقد شهد هذا العام حدثاً تاريخياً، تمثل في اصدار قانون الضمان الصحي رقم رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ بعد جهد كبير وبناء بالتعاون المثمر مع السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي الشورى والنواب.

ويهدف هذا القانون إلى توفير المتطلبات الصحية للمواطنين والمقيمين، وتقديم خدمات صحية فعالة ذات جودة عالية، تتسم بحسن استخدام الموارد للحصول على أفضل النتائج وكفالة حقوق المريض وأهمها حقه في اختيار مقدم الخدمة، وإتاحه الفرصة للقطاع الخاص لتقديم الخدمات الأساسية والتكميلية كمنافس للقطاع العام،فضلاً عن تطوير نظام الحوكمة والتراخيص وتعزيز الاستثمارات الصحية.

وتوج هذا العام بتنظيم المجلس لأكبر فعالية منذ تأسيسه، ونود أن نعرب في هذا الصدد عن فخرنا واعتزازنا بتنظيم مملكة البحرين للمؤتمر والمعرض الخليجي الأول للضمان الصحي الذي انعقد برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه بعنوان «تطوير النظام الصحي : الرؤية الخليجية تجاه تطبيق الضمان الصحي» ، حيث تؤمن مملكة البحرين بأن توفير الرعاية الصحية المتميزة يمثل حقاً أصيلاً لكل بني الإنسان، و أنّ ضمان تمتع كافة الأفراد بالرعاية الصحية وفق معايير الجودة والتميز يؤدي إلى تحقيق الصحة والسعادة والرفاه للجميع.

ويعد هذا المؤتمر من أبرز المبادرات التي أطلقتها مملكة البحرين لتشجيع المزيد من التعاون الإقليمي والعالمي في مجال التغطية الصحية الشاملة ، وتعزيز التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما نتطلع للدفع قدماً بالمبادرات الصحية الخليجية عموماً وفي مجال الضمان الصحي بصفة خاصة، مجددين الشكر إلى أصحاب السمو والمعالي وزراء الصحة بدول مجلس التعاون، وكبار مسؤولي المنظمات الدولية على تلبيتهم للدعوة.

إنّ تحقيق الجودة في تقديم الخدمات الصحية، والاستدامة، والاختيار والعدالة لضمان أن تكون الخدمة الصحية بجودة عالية وآمنة سيبقى هدفاً مستمراً في أجندة المجلس الأعلى للصحة خصوصاً والقطاع الصحي عموماً، ونعاهد الله سبحانه وقيادتنا الرشيدة على مواصلة العمل على ما تحقق والمضي قدماً في تحقيق كل ما من شأنه الحفاظ على تمتع المواطنين والمقيمين بأعلى مستوى خدمات الرعاية الصحية.

وبمناسبة إصدار التقرير السنوي الجديد يسعدنا أن ننتهز هذه الفرصة لنجدد الشكر والتقدير والامتنان لقيادتنا الرشيدة، وإلى الحكومة الموقرة على الدعم المستمر لكافة مشاريع ومبادرات القطاع الصحي، وكذلك فإنّ الشكر الجزيل موصول إلى كافة أعضاء المجلس ومنتسبي الأمانة العامة على كل ما يقومون به من جهود مشكورة ومتواصلة لدعم تطوير القطاع الصحي.

الفريق طبيب
الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة
رئيس المجلس الأعلى للصحة

إضاءات على حصاد عامٍ من الإنجاز

مع إشراقة كل عام تحتفل مملكة البحرين بتحقيق مزيد من الإنجازات في ظل مسيرة التنمية الشاملة التي يقودها بكل عزم وحكمة واقتدار حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى- حفظه الله ورعاه، وبمؤازرة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله ورعاه، ودعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظه الله ورعاه. منوهين بكل فخر واعتزاز بتوجيهات قيادتنا الرشيدة للحفاظ على مستوى الخدمات الصحية بأعلى مستويات الجودة والتميز والاستدامة.

وحيث كان العام ٢٠١٨ عام ولادة قانون الضمان الصحي، فإننا في المجلس بدأنا في التخطيط لهذا المشروع منذ العام ٢٠١٤، وقمنا بدراسة الخيارات المفتوحة لتطبيق الضمان الصحي واستعنا بجهات استشارية عديدة ومنها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، وكان جهدنا منصباً في وضع خطة تنفيذية للمشروع بما يتلاءم مع النظام الصحي للمملكة ومن خلال الاستفادة من أفضل التجارب الدولية، وفي العام ٢٠١٦ تبلورت الفكرة وعرضت في اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ومن ثم في مجلس الوزراء الموقر، وتلى ذلك صياغة مشروع القانون، وبعد موافقة السلطة التشريعية ومجلس الوزراء الموقر والمصادقة السامية تم إصدار القانون لتدخل المملكة مرحلة جديدة ومتميزة على صعيد الخدمات الصحية.

ولعله من الجدير بالاهتمام هنا أن نؤكد مجدداً بإنّ جميع أنواع الخدمات الصحية سواء كانت علاجية او دوائية أو استشارية، ستكون مجانية للمواطن البحريني، وإنّ التغييرات في الخدمات الصحية في المملكة لن تكون إلا للأفضل مع الحفاظ على المكتسبات الحالية للمواطنين وتوسيع جودة الخدمات وفق أعلى المعايير الدولية، حيث أن المملكة في صدد الانتقال من نظام صحي الى آخر أكثر تطوراً ويلبي الاحتياجات ويحافظ على استدامة الخدمات.

وعلى الضفة الأخرى نجح المجلس كذلك في بدء العمل بمشروع التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية الحكومية فإن الخطوات المستقبلية من خلال برنامج التسيير الذاتي هي منح حرية للمستشفيات والمراكز الصحية لتدير نفسها، ولتسهيل وتسريع عملية صنع القرار ولكن مع وجود الرقابة والشفافية من الجهات الحكومية والمجتمع، فالغرض الرئيسي من التسيير الذاتي هو ان تكون كافة الأمور الإدارية والمالية والموارد البشرية من صلاحيات المستشفى أو المركز نفسه بما يحقق خطة المؤسسة المستمدة من رؤية المملكة لتطوير الخدمات الصحية.

وفي هذا الإطار ونيابة عن رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للصحة لا يسعنا إلا أن نعرب عن عظيم الشكر إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة على اشادته الكريمة ببرنامج «اختر طبيبك» خلال الملتقى الحكومي ٢٠١٨، مثمنين المتابعة المستمرة لسموه الكريم لتطبيق البرنامج على أحسن وجه.

إننا نفخر دائماً بمستوى الخدمات الصحية التي تعد مثالاً يحتذى به فقد قطعت المملكة شوطاً كبيراً في تحقيق تطوير الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية للمواطنين وما برنامج الضمان الصحي سوى حلقة متصلة في إطار المسيرة الطويلة والحافلة بالإنجازات، ونشيد في هذا الإطار بالتعاون الكبير مع وزارة الصحة في جعل المشروع موضع التنفيذ.

ومن دواعي الفخر والاعتزاز أن نرفع عميق الشكر والتقدير إلى معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة وإلى جميع أعضاء المجلس الموقرين ومنتسبي الأمانة العامة على ما يبذلونه من جهود جبارة من أجل تطوير القطاع الصحي في المملكة، ومن أجل أن ينعم الجميع برعاية صحية متميزة تضعنا دائماً في مصاف أفضل الأنظمة والخدمات الصحية في هذا العالم. وبإذن الله سيكون التميز حليفنا دائماً.

إبراهيم علي النواخذة

الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة

نفخر بأن نكون جزءاً من #فريق_البحرين..

#فريق_البحرين في خدمتكم

#رؤية_وتنفيذ

المجلس الأعلى للصحة

- وضع الاستراتيجية الوطنية للصحة في المملكة ومتابعة تنفيذها مع الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية، وله في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات التالية:

- وضع السياسات حول العدد الكلي من الأسرة المطلوبة للبحرين وتوزيعها على الحالات الحادة والمزمنة والنفسية وغيرها وتنسيق خطط وبرامج الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بالتنفيذ.

- وضع سياسة تمويل الخدمات الصحية من خلال تطبيق نظام شامل للتأمين الصحي.

- وضع تصور لعدد وأماكن توزيع المؤسسات الصحية العامة والخاصة بالمملكة.

- إيجاد نظام موحد لتقنية المعلومات في جميع المؤسسات الصحية العامة والخاصة بالمملكة.

- تطوير معايير جودة الخدمات الصحية واتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن احترام حقوق وسلامة المستفيدين منها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

- إقرار ضوابط وسياسيات التدريب في كل من المستشفيات والمؤسسات التعليمية الصحية لضمان توفير الكوادر الطبية والصحية والإدارية.

- تشجيع وتنسيق البحث العلمي في المجال الصحي.

- تنسيق الخدمات الطبية بين مقدمي الخدمة بالمملكة.

- تنظيم المؤتمرات الصحية وزيارات المختصين في المجال الصحي للمملكة.

- وضع تصور لضوابط تعيين مجالس إدارات المؤسسات الصحية.

- وضع الضوابط العامة لعمليات الشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمواد الطبية.

- تشجيع الجمعيات الأهلية العاملة في المجال الصحي والتعاون معها بما يعود بالنفع على المواطنين والمقيمين.

- التوصية بما يراه من تعديلات على التشريعات المتصلة بالصحة، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

- وضع تقرير سنوي يُعرض على مجلس الوزراء، يتناول فيه، بالإضافة لأهم قراراته وتوصياته عن السنة المشمولة بالتقرير- تقييما لأوضاع الصحة في المملكة وسبل تطويرها.

المجلس الأعلى للصحة
Supreme Council of Health

مجلس الإدارة

التخطيط والمبادرة

برامج تدريبية وتعزيز البحرنة:
توجيهات لاطلاق ماجستير طب العائلة

معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة

هذه المبادرة تمثل ترجمة عملية للخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) والتي أكدت ضرورة وضع خطة وطنية لتنمية الكوادر البشرية الصحية من خلال تحديد احتياجات القطاع الصحي من الكوادر المؤهل وإدارة وتنمية الموارد البشرية في المجالات الصحية واستقطاب كوادر طبية وصحية فنية وادارية مؤهلة في المستشفيات والمؤسسات التعليمية الصحية

تنفيذاً لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، بشأن تأهيل الكوادر الوطنية الشابة عبر توفير الفرص التدريبية والشواغر الوظيفية لخريجي القطاع الصحي شهد هذا العام نقلة نوعية في إطلاق برامج تدريبية لتمكين البحرينيين وتعزيز مساهمتهم في القطاع الصحي.

وفي هذا الإطار عمل المجلس الأعلى للصحة على تنفيذ توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه والتي وجه سموه فيها الى البدء في تنفيذ برنامج توظيف ٢٤٠ طبيب بحريني حديثي التخرج ينفذ على مدى سنتين بدء من هذا العام.وإنّ هذه التوجيهات تعكس الحرص الكبير الذي يوليه سموه لإيجاد الفرص والشواغر الوظيفية لخريجي القطاع الصحي من أبنائه الأطباء البحرينيين.

ويقوم هذا البرنامج على تأهيل الأطباء للعمل في المراكز الصحية والمستشفيات العامة والخاصة أو لفتح عيادات خاصة بهم والعمل فيها من غير إشراف بعد تأهيلهم وفق برنامج تدريبي في جامعة الخليج العربي تم إعداده خصيصاً لهذا الغرض ويتناول جميع التخصصات الطبية.

وخدمة للبرنامج المذكور فقد قرر مجلس الوزراء تعديل معايير ومتطلبات تراخيص مزاولي المهن الصحية بحيث يتسنى للخريجين البحرينيين الحاصلين على شهادة الماجستير في طب العائلة من فتح عيادات خاصة متخصصة في طب العائلة، وكلف سموه المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق العمل «تمكين» بمباشرة العمل في البرنامج المذكور.

وبحث المجلس العديد من المبادرات والآليات لتعزيز سياسة البحرنة في المنشآت الصحية، بالتواصل مع مختلف الجهات الرسمية والخاصة، ومواصلة الاجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمارات في القطاع الصحي الأمر الذي من شأنه توفير المزيد من الفرص المناسبة لتسهيل تدريب وتوظيف خريجي المهن الصحية.

وفي السياق ذاته، أشرف على التحضير لهذه المبادرة الوطنية المهمة، وعقدت العديد من الاجتماعات التنسيقية لإعداد التصور التحضيري الشامل للمبادرة الوطنية لتدريب الأطباء البحرينيين العاطلين تمهيداً لتأهيلهم وإدماجهم في سوق العمل، وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق العمل (تمكين) والمؤسسات الصحية الحكومية والخاصة.

كما يأتي في سياق حرص القيادة الرشيدة على إيلاء البحرينيين المكانة المرموقة في سوق العمل، وخصوصاً في القطاع الصحي، وليس على أدل من ذلك من مصادقة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، على قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩ بتعديل المادة (١٤) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بشأن المؤسسات الصحية الخاصة. والتي نصت أن تكون الأولوية في توظيف العاملين في المؤسسات الصحية الخاصة للأطباء والفنيين والممرضين البحرينيين الحاصلين على المؤهلات والخبرة اللازمة.

وأوضح الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة بأنّ هذه المبادرة تمثل ترجمة عملية للخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) والتي أكدت ضرورة وضع خطة وطنية لتنمية الكوادر البشرية الصحية من خلال تحديد احتياجات القطاع الصحي من الكوادر المؤهل وإدارة وتنمية الموارد البشرية في المجالات الصحية واستقطاب كوادر طبية وصحية فنية وادارية مؤهلة في المستشفيات والمؤسسات التعليمية الصحية.

ونوه معاليه بأنّ فريق العمل التنسيقي المشكل من المجلس بمشاركة الأطراف المعنية بحث جميع القضايا المتعلقة بمبادرة تدريب وتوظيف الأطباء الجدد لتسهيل انخراطهم في سوق العمل، معرباً عن بالغ شكره وتقديره لجميع الجهات وفي مقدمتهاوزارة الصحة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتمكين ، حيث تضافرت جهود هذه الجهات في وضع آليات مناسبة لاستيعاب الأطباء الخريجين وتوظيفهم في القطاع الصحي العام والخاص وإيجاد حلول جديدة ومراجعة السياسات واللوائح والأنظمة بما يكفل التسريع في توظيف الأطباء الخريجين.

وأكد معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة حرص المجلس على متابعة تنفيذ توجيهات الحكومة الرشيدة بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر في متابعة ملف العاطلين من الأطباء وسرعة إيجاد الشواغر لهم باعتبارهم جزءاً مهماً من الثروة البشرية التي يحتضنها الوطن، حيث يتمتعون بالمؤهلات المناسبة لشغل الشواغر الوظيفية الطبية في مختلف الأقسام والتخصصات بالمستشفيات والمراكز الصحية في مختلف لمؤسسات الصحية العامة والخاصة.

أولوية التوظيف للبحرينيين في المؤسسات الصحية

اجتماع المجلس الأعلى للصحة

ثمن المجلس الأعلى للصحة موافقة مجلس الوزراء الموقر برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه على أن تكون الأولوية في توظيف العاملين في المؤسسات الصحية الخاصة للأطباء والفنيين والممرضين البحرينيين الحاصلين على المؤهلات والخبرة اللازمة

شهد هذا العام خطوات فعالة في تعزيز رؤية الحكومة لوضع خطة وطنية لتنمية الكوادر الصحية والوطنية. فقد ثمن المجلس الأعلى قرار مجلس الوزراء الموقر.

وثمن المجلس الأعلى للصحة موافقة مجلس الوزراء الموقر برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه على أن تكون الأولوية في توظيف العاملين في المؤسسات الصحية الخاصة للأطباء والفنيين والممرضين البحرينيين الحاصلين على المؤهلات والخبرة اللازمة، وقرر المجلس الموافقة على مشروع قانون بتعديل المادة (١٤) من المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بشأن المؤسسات الصحية الخاصة المعد بناءً على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب وأحاله إلى السلطة التشريعية.

وأكد المجلس الأعلى للصحة أن قرار مجلس الوزراء الموقر يعكس حرص قيادتنا الحكيمة على تأهيل الكوادر الوطنية الشابة عبر توفير الفرص التدريبية والشواغر الوظيفية لخريجي القطاع الصحي من الأطباء والممرضين والمهن المساندة في القطاعين العام والخاص.

وفي هـذا السـياق صرح الأمـين العـام للمجلـس الأعـلى للصحـة السـيد إبراهيـم عـلي النواخـذة بـأنّ المجلـس بحـث تقريـر لجنـة التدريـب بخصـوص تدريـب الأطبـاء الجـدد، حيـث قدمـت اللجنـة برنامجـاً تدريبـاً مفصـلاً لتسـهيل انخـراط الاطبـاء في سـوق العمـل، وأقـر المجلـس مـن حيـث المبـدا توصيـات اللجنـة، وسـيتم عقـد اجتماعـات مـع الجهـات الحكوميـة ذات العلاقـة لوضـع التصـور النهـائي بشـأن خطـة التطبيـق.

واكـد المجلـس في هـذا الإطـار أن تدريـب وتوظيـف الأطبـاء ومنتسـبي المهـن الصحيـة الخريجـين يـأتي ضمـن الأولويـات التـي تهتـم بهـا الحكومـة الموقـرة، حيـث قامـت اللجنـة التـي شـكلها المجلـس بوضـع آليـات مناسـبة لاسـتيعاب الاطبـاء الخريجـين وتوظيفهـم في القطـاع الصحـي العـام والخـاص وإيجـاد حلـول جديـدة ومراجعـة السياسـات واللوائـح والأنظمة بمـا يكفـل التسريـع في توظيـف الأطبـاء الخريجـين.

وتـأتي هـذه الخطـوات تنفيـذاً لتوجيهـات القيـادة الرشـيدة، واتسـاقاً مـع الخطـة الوطنيـة للصحـة لمملكـة البحريـن (٢٠١٦-٢٠٢٥) التـي أكـدت ضرورة وضـع خطـة وطنيـة لتنميـة الكوادر البشريـة الصحيـة مـن خـلال تحديـد احتياجـات القطـاع الصحـي مـن الكـوادر المؤهـل وإدارة وتنميـة المـوارد البشريـة في المجـالات الصحيـة واسـتقطاب كـوادر طبيـة وصحيـة فنيـة واداريـة مؤهلـة في المستشـفيات والمؤسسـات التعليميـة الصحيـة.

ثـم اطلـع المجلـس عـلى عـرض مفصـل قدمـه معـالي الفريـق طبيـب الشـيخ محمـد بـن عبدالله آل خليفـة عـن الخطـوات القادمـة لتطبيـق الضـمان الصحـي الوطنـي وخاصـة بمـا يخـص الصنـدوق والمركـز الوطنـي للمعلومـات الصحيـة وإدارة المعرفـة، وقـرر المجلـس الموافقـة على الخطـة ورفعـه الى اللجنة التنسـيقية برئاسـة صاحـب السـمو الملـكي الأمـير سـلمان بـن حمـد آل خليفـة ولي العهـد نائـب القائـد الأعـلى النائـب الأول لرئيـس مجلـس الـوزراء حفظـه الله ورعـاه.

وعـلى صعيـد آخـر، بحـث المجلـس مسـتجدات مـشروع الإسـعاف المركـزي، ووجـه المجلـس إلى دراسـة تطبيـق المـشروع تجريبـاً في محافظـة المحـرق، كمرحلـة أولى، حيث نـوه المجلس بالخطـوات الكبـيرة التـي بذلتهـا وزارة الداخليـة بقيـادة معالي الفريـق الركـن الشـيخ راشـد بـن عبـد اللـه آل خليفـة وزيـر الداخليـة للإعـداد للمـشروع فنيـاً وإداريـاً، حيـث اقـر المجلـس التنسـيق مـع وزارة الداخليـة بشـأن بحـث تنفيـذ المرحلـة الأولى مـن المـشروع في محافظـة واحـدة (كمحافظـة المحـرق) ورفـع تصـور مـن مستشـفى الملـك حمـد عـن تنفيـذ المرحلـة الأولى. الى ذلـك اطلـع المجلـس عـلى تقريـر مـن الرئيـس التنفيـذي للهيئـة الوطنيـة لتنظيـم المهـن والخدمـات الصحيـة الدكتـورة مريـم عـذبي الجلاهمـة، والـذي تضمـن عـدداً مـن الملاحظات والمقترحـات مـن جمعيـة المستشـفيات الخاصـة وأقـر المجلـس عقـد اجتـماع تنسـيقي مشـترك بـين معـالي رئيـس المجلـس الأعـلى للصحـة والرئيـس التنفيـذي للهيئـة وممثـلي جمعيـة المستشـفيات وذلـك للوقـوف عـلى ملاحظاتهـم واتخـاذ مـا يلـزم مـن قـرارات بشـأنها.

تنظيم وتطوير ادارة الأدوية

حظي ملف تنظيم وتطوير إدارة الأدوية بجانب كبير من أولويات المجلس الأعلى للصحة خلال العام ٢٠١٨، وشهد المجلس سلسة من المبادرات لمتابعة تنفيذ المشروع في إطار التنسيق بين المجلس ووزارة الصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية واللجنة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية.

وجاءت توجيهات صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء لتنظيم وتطوير ادارة الأدوية بمجمع السلمانية الطبي والمراكز الصحية بشكل يجعلها متوافرة للمرضى بشكل مستمر، والالتزام بمنح وزارة الصحة الصلاحية لشراء الادوية المباشر.ورفع الطلبات للجنة شراء الادوية والمستلزمات الطبية والمتابعة المستمرة للحيلولة من عدم نقص في الادوية كما وتم مراجعة الاجراءات المعمول بها حاليا من قبل وزارة الصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الطبية ولجنة شراء الادوية ذلك لتسهيل عملية طلب وشراء وتخزين الادوية وتطوير النظم المعمول بها داخلياً والعمل على تسهيل متطلبات اللجنة وتسريع اجراءات الشراء مع مراعاة سلامة وصحة المريض أولاً.

وتـم الاسـتعانة بنظـام إدارة الأدويـة القائـم في المستشـفى العسـكري والاسـتفادة مـن خبراتـه في إدارة الأدويـة والمسـتلزمات الصحيـة خاصـة مـا يتعلـق بالـشراء والتخزيـن والـصرف، وتـم تكليـف وزارة الصحـة برفع تقاريـر دوريـة للمجلـس عـن مخـزون الأدويـة والحاجـات المسـتقبلية واسـتمرارية توافرهـا مـع وضـع الخطـط الاحترازيـة للمسـتقبل بالشـكل الـذي يجعـل مصلحـة وسـلامة المـرضى فـوق كل اعتبـار، بالاضافـة الى توفـير مخـزون اسـتراتيجي فاعـل ومنظـم.

يشـار إلى أن المجلـس الأعـلى للصحـة قـد قـام بدراسـة إمكانية الاسـتعانة بـشركات عالميـة متخصصـة وذات كفـاءة لإدارة مخـزون الأدويـة بنظـام آلي متقـدم.

القوانين والتشريعات

التنظيم القانوني

حصاد تشريعي متميز

شهد العام ٢٠١٨ حصاداً تشريعياً متميزاً على مستوى التنظيم القانوني للقطاع الصحي، وتوج العام بصدور قانون الضمان الصحي الوطني «صحتي» الذي يمثل نقلة تاريخية في مسيرة تطوير الخدمات الصحية في مملكة البحرين.

وارتكز القانون على انشاء صندوق الضمان الصحي لجمع الاشتراكات والتعاقد مع مزودي الخدمة، وتوفير رزم متنوعة للخدمات الصحية لجميع المواطنين والمقيمين والزوار، وإعادة هيكلة وزارة الصحة والتسيير الذاتي للمؤسسات الصحية الحكومية ووضع آليات لحوكمة نظام الضمان الصحي تحدد مهام الجهات المعنية، تطوير نظم المعلومات الصحية وتوفير عدد من الخدمات الصحية الالكترونية وتنمية إيرادات القطاع الصحي من خلال رسوم رمزية للحد من سوء الاستخدام.

واشتمل قانون الضمان الصحي سبعة أبواب وينظم آلية تمويل وتقديم الخدمات الصحية عند تطبيق نظام الضمان الصحي. ويشمل الباب التمهيدي التعاريف ونطاق تطبيق القانون، حيث تسري أحكام هذا القانون على جميع المواطنين والمقيمين والزوار، ويكون تطبيق نظام قانون الضمان الصحي على مراحل وفقاً لما يصدر به قرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للصحة بالتنسيق مع صندوق الضمان الصحي.

كما صدر خلال العام ٢٠١٨ العديد من القرارات التنظيمية عن المجلس الأعلى للصحة، تتعلق باستحداث فرق عمل جديدة أو تشكيل لجان لمتابعة المشاريع الحيوية، ومن بينها قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بإصدار لائحة تنظيم اللجان الفنية لتقرير الأخطاء المهنية والأخلاقية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والْخِدمات الصحية، وقرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٦ بشأن تقييم واعتماد المستشفيات الخاصة، وقرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل اللجنة العامة لتشخيص وتقييم وعلاج الأورام وتحديد اختصاصاتها، وقرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ بتعديل المادة (٦) من اللائحة الخاصة لتنظيم أعمال المجلس الأعلى للصحة وتشكيل وتنظيم أمانته الفنية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠١٣، وقرار رئيس المجلس الأعلى للصحة رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن معايير تقييم جودة الخدمات الصحية ونماذج مؤشرات قياس أداء المؤسسات الصحية الحكومية واعتمادها.

01
قانون الضمان الصحي
قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٨
بإصدار قانون الضمان الصحي
02
تنظيم اللجان الفنية
قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بإصدار
لائحة تنظيم اللجان الفنية لتقرير
الأخطاء المهنية
03
تقييم اعتماد المستشفيات
قرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض
أحكام القرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٦ بشأن
تقييم واعتماد المستشفيات الخاصة
04
لجنة تشخيص وعلاج الأورام
قرار رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن
تشكيل اللجنة العامة لتشخيص وتقييم
وعلاج الأورام
05
تقييم جودة الخدمات الصحية
قرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن معايير تقييم
جودة الخدمات الصحية ونماذج مؤشرات
قياس أداء المؤسسات الصحية الحكومية

قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٨
بإصدار قانون الضمان الصحي

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة وتعديلاته،

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٧ في شأن مزاولة غير الأطباء للمهن الطبية المعاوِنة، المعدَّل بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بشأن المؤسسات الصحية الخاصة،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية، المعدَّل بالمرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٥،

وعلى القانون المدني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١،

وعلى قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، المعدَّل بالمرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٠،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الميزانية العامة وتعديلاته،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) سنة ٢٠٠٢ وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم سوق العمل وتعديلاته،

وعلى قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لأعضاء مجلسي الشورى والنواب والمجالس البلدية وتنظيم معاشاتهم ومكافآتهم،

وعلى القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء البحرينية المتزوِّجة من غير بحريني معاملة البحريني في بعض الرسوم المقرَّرة على الخِدمات الحكومية،

وعلى القانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخِدمات الصحية، المعدَّل بالمرسوم بقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠ بشأن الكشف عن الذِّمة المالية، المعدَّل بالمرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٦، وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، المعدَّل بالمرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤،

وعلى قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بشأن المؤسسات الصحية الخاصة،

أقرَّ مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتيَ نَصُّه، وقد صدَّقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يُعمل في شأن نظام الضمان الصحي بأحكام القانون المرافق.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل بالقانون المرافق من أول الشهر التالي لمُضِيِّ ستة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ودون الإخلال بمراحل التطبيق المشار إليها في الفقرة (ج) من المادة (٢) من القانون المرافق.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة
صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٤ رمضان ١٤٣٩ هـ
الموافق: ٣٠ مايو ٢٠١٨ م

المجلس الأعلى للصحة يصدر قراراً بتنظيم معايير تقييم المؤسسات الصحية الحكومية

تخضع عمليات وآليات وضوابط مراجعة وتقييم جودة الخدمات الصحية ومستويات اداء المؤسسات الصحية الحكومية طبقاً لمعايير تقييم جودة الخدمات الصحية ونماذج لمؤشرات قياس أداء المؤسسات الصحية

أصدر رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق الطبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة قرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن معايير تقييم جودة الخدمات الصحية ونماذج مؤشرات قياس اداء المؤسسات الصحية الحكومية واعتمادها، وذلك تمهيداً لتطبيق برنامج الضمان الصحي الوطني، حيث ينص مشروع القانون على أن تختص الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بالتنسيق مع مركز المعلومات الصحية وادارة المعرفة، القيام بمهام المراجعة والتقييم لضمان جودة الخدمات الصحية للمؤسسات الصحية الحكومية ولتحقيق أعلى مستويات الاداء والفاعلية.

ونصت المادة الأولى من القرار الصادر عن المجلس الأعلى للصحة على أن تكون عمليات وآليات وضوابط مراجعة وتقييم جودة الخدمات الصحية ومستويات اداء المؤسسات الصحية الحكومية طبقاً لمعايير تقييم جودة الخدمات الصحية ونماذج لمؤشرات قياس أداء المؤسسات الصحية المنشورة على الموقع الالكتروني للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

وجاء في المادة الثانية أنه يجب على المؤسسات الصحية الحكومية التقدم للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بطلب اجراء التقييم وذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انتهاء كل سنة ميلادية، على أن تخطر الهيئة هذه المؤسسات بالجدول الزمني لمواعيد التقييم.

ونصت المادة الثالثة على أن تجرى عملية التقييم سنوياً، ويكون التقييم خلال السنة الاولى منها شاملاً، وتعتمد نتائجه، وتصدر بناء عليه درجة اعتماد المؤسسات الصحية الحكومية، ويكون الاعتماد صالحاً لمدة ثلاث سنوات، وتلتزم الهيئة بمتابعة التقييم خلال السنتين التاليتين من تاريخ نيل الاعتماد.

ووفقاً للمادة الرابعة من القرار فقد تم تقسيم المؤسسات الصحية الحكومية إلى أربعة مستويات، بناء على معايير التقييم الصادرة عن الهيئة والمعتمدة من المجلس الأعلى للصحة، ويتحدد كل مستوى منها بناء على المجموع التراكمي للدرجات الحاصلة عليها المؤسسة، في ضوء التقييم الذي تجريه الهيئة استنادا الى تلك المعايير، وذلك على النحو الاتي:

١- الفئة (أ) الماسية: للمؤسسات التي تحصل على نسبة ٩٥٪ فاكثر من مجموع درجات التقييم.

٢- الفئة (ب) البلاتينية: للمؤسسات التي تحصل على ٩٠٪ ولا تبلغ ٩٥٪ من مجموع درجات التقييم.

٣- الفئة (ج) الذهبية: للمؤسسات التي تحصل على نسبة لا تقل عن ٨٠٪ ولا تبلغ ٩٠٪ من مجموع درجات التقييم.

٤- الفئة (د) الفضية: للمؤسسات التي تحصل على نسبة لا تقل عن ٧٠٪ ولا تبلغ ٨٠٪ من مجموع درجات التقييم.

وألزمت المادة الخامسة المؤسسات الصحية الحكومية التي لم تتمكن من الحصول على نسبة تقييم ٧٠٪ فأكثر التقدم بطلب جديد الى الهيئة، وترفع الهيئة تقريراً بشان هذه النمؤسسات للمجلس الاعلى للصحة لاتخاذ ما يراه مناسباً.

إلى ذلك، نصت المادة السادسة من قرار رئيس المجلس الأعلى للصحة على إنشاء لجنة تسمى (لجنة اعتماد التقييم والمسح الفني للمؤسسات الصحية الحكومية)، تتولى مهام اعتماد التقييم بناء على المعايير المعتمدة في هذا الشان، ويصدر رئيس المجلس الاعلى للصحة قرار بتشكيلها وتنظيم الية عملها والتظلم من قراراتها.

وأجاز القرار لرئيس اللجنة الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص من خارج الهيئة في عمل اللجنة، وذلك لحضور اجتماعاتها لمناقشتهم والاستماع لارائهم، دون ان يكون لاي منهم صوت معدود في التصويت على قرارات واعمال اللجنة.

الأنشطة والفعاليات

التواصل المستدام

الندوة الجم
Lectrum
فندق الخليج - البحرين
THE GULF HOTEL
BAHRAIN

رئيس المجلس الاعلى للصحة يرعى الحفل الخيري لحملة «أطفالنا كالذهب»

الحملة ومن خلال فعالياتها النوعية استطاعت إيصال أهدافها للجميع فيما يتعلق بالتوعوية بالأساليب الوقائية من مرض سرطان الأطفال وأهمية الكشف المبكر عنه

في حفل خيري أقيم تحت رعاية معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، وبحضور ممثلين عن الجهات الداعمة من القطاعين العام والخاص والمتطوعين، اختتمت فعاليات الحملة التطوعية للتوعية بمرض سرطان الأطفال «أطفالنا كالذهب٥» فعالياتها لعام ٢٠١٨. وأحيت الحفل الفنانة البحرينية نجمة عبدالله من خلال تقديم مجموعة من كلاسيكيات كوكب الشرق أم كلثوم وفقرات غنائية متنوعة من التراث البحريني، وقد شهد الحفل حضوراً كبيراً من الجمهور من داخل المملكة وخارجها.

وأشاد معالي الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة في تصريح له على هامش الفعالية عن سعادة معاليه بالنتائج المميزة التي حققتها حملة «أطفالنا كالذهب٥» هذا العام منذ انطلاقتها بمستشفى السلمانية مرورا بما قامت به من فعاليات في المراكز الصحية والفعاليات المجتمعية الاخرى، مثمناً معاليه بالجهود النوعية التي بذلها المتطوعون في هذه الحملة.

مساعدة المرضى وذويهم للحصول على أفضل وسائل المساعدة والرعاية الصحية

المجلس الأعلى للصحة يثمن الجهود الجبارة والمبذولة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية وأهل الخير التي لا تتواني في سبيل دعم عجلة النمو والتقدم والازدهار في المملكة، وفي دعم العمل التطوعي والإنساني

من منطلق اهتمام جمعية السكري البحرينية للتصدي لداء السكري والحد من انتشاره ومساعدة المرضى وذويهم للحصول على أفضل وسائل المساعدة والرعاية الصحية، تبنت جمعية السكري البحرينية مبادرة كفالة طفل مصاب بالسكري بمضخة الانسولين، ومن خلال التعاون والتنسيق المشترك مع المؤسسات الحكومية والأهلية وتفعيلا للشراكة المجتمعية تم التعاون مع لجنة شجرة طيبة التابعة للجمعية البحرينية لتنمية المرأة وتم تدشين هذه المبادرة تحت رعاية سمو الشيخة زين بنت خالد بن عبدالله آل خليفة وتحت شعار«ساهم معنا في الخير»، وحتى الآن تم توفير ١٥ مضخة لعدد من الأطفال المصابين بالسكري النوع الأول المعتمد على الأنسولين».

معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة يرعى احتفال وزارة الصحة بيوم الصحة العالمي

تعزيز الصحة يمثل أولوية استراتيجية لدى المجلس

تفضل رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، بحضور سعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح برعاية الاحتفال السنوي الذي أقامته وزارة الصحة بمناسبة يوم الصحة العالمي تحت شعار (الصحة للجميع)، وذلك بحضور كبار المسؤولين بوزارة الصحة والمجلس الاعلى للصحة، وعدد من الجهات المشاركة.

وتضمن حفل المهرجان الذي أقيم في مجمع العالي معرضاً مصاحباً ورسومات الأطفال في مسابقة منظمة الصحة العالمية، ورسم حر للأطفال وتلوين وتوعية وتثقيف بالترفيه، وكذلك مارثونا للمشي والعديد من البرامج الصحية الهادفة.

وأثنى معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة على جهود وزارة الصحة وكافة منسوبي القطاع الصحي في تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع والمساهمة اليومية في تعزيز الجودة والاستدامة للخدمات الصحية في مملكة البحرين.

رئيس المجلس الاعلى للصحة يرعى تدشين كتاب (الأشربة الصحية في مملكة البحرين)

تحت رعاية الدكتور الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، وبحضور معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، دشن مركز عيسى الثقافي كتاب «الأشربة الصحية في مملكة البحرين» من تأليف الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وذلك بمشاركة عدد من المسؤولين ونخبة من المثقفين والمهتمين من جمهور الثقافة في البحرين.

وقد استعرضت الصالح خلال الحفل مضامين الكتاب ومراحل إنجازه، حيث تضمن الكتاب أربعة فصول وقائمة مفصلة للأشربة الصحية التي تمتاز بها البحرين باللغتين العربية والإنجليزية، إذ تناول الفصل الأول المنهج المستخدم في إعداد الكتاب عبر العودة إلى الطبيعة، من خلال ثلاث ركائز أبرزها التحليل العلمي الكيمائي للنباتات، يليها توصيف النباتات وأسمائها والعائلة الفصيلية لها والمركبات الكيمائية الطبيعية وطريقة التحضير، ثم توظيف الصور الفوتوغرافية للنباتات والأشربة. كما قدمت المؤلفة في الفصل الثاني الأشربة الصحية من حيث المفعول الملطف لها، إذ تناولت المؤلفة عدد من الاشربة المختارة والعروفة لدى المجتمع البحريني والعربي، وتفاصيلها وصورها بهدف التعرف على فوائدها الصحية.

وتناول الفصل الرابع الأشربة العلاجية، والتي تعتبر علاجات بديلة عن الأدوية الكيميائية، حيث استعرضت الكاتبة خلاله أكثر الأشربة تداولاً لدى العطارين في مملكة البحرين، واستخداماتها الدوائية التي اعتمدت في الأحياء الشعبية والمستوحاة من روايات كبار السن من النساء، في حين اختتمت المؤلفة كتابها بقائمة تتضمن أسماء الأشربة والنباتات المتداولة منها والعلمية والعائلة الفصيلية التي ينتمي إليها باللغتين العربية والإنجليزية.

رئيس «الأعلى للصحة» يرعى الملتقى العلمي للسكري وأمراض الكلى

المملكة تولي اهتمامًا كبيرًا بقضية الأمراض المزمنة غير السارية، بما فيها داء السكري كواحدة من أهم قضايا الصحة العامة

أكد رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة أن المملكة تولي اهتمامًا كبيرًا بقضية الأمراض المزمنة غير السارية، بما فيها داء السكري كواحدة من أهم قضايا الصحة العامة التي تؤثر تأثيرًا بالغًا على صحة الأفراد والمجتمعات وما يترتب عليها من عواقب ضخمة في القطاعين الصحي والتنموي، مشيرًا الى أن نسبة الإصابة بداء السكري في البحرين ارتفعت إلى ١٤,٧٪ من السكان البالغين بحسب آخر الدراسات، مبينًا أن التوقعات تشير إلى ارتفاع نسبة المصابين بداء السكري إلى نحو ربع سكان البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بحلول ٢٠٣٠.

رئيس المجلس الأعلى للصحة يفتتح الندوة الجماهيرية «رمضان ومريض السكري»

افتتح معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة ، ورئيس جمعية السكري البحرينية الموافق ٢١ أبريل ٢٠١٨م الندوة الصحية الجماهيرية «رمضان ومريض السكري»، والتي نظمتها وزارة الصحة بالتعاون والتنسيق مع مستشفى الملك حمد الجامعي، وجمعية السكري البحرينية، بحضور فضيلة الشيخ عبداللطيف المحمود، والوكيل المساعد للصحة العامة الدكتورة مريم الهاجري، وعدد من الأطباء والعاملين الصحيين، وعدد من مرضى السكري وكبار السن وذويهم، وذلك في فندق الخليج.

وفي كلمته، عبّر معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة عن فخره واعتزازه بكل الجهود المتميزة والمعطاء في رعاية مرضى السكري والحد من مضاعفاته عبر تقديم أفضل سبل الوقاية والعلاج، مثمناً كل الجهود والإنجازات التي أسهمت في الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة لمرضى السكري، ولا تزال تُقدم العطاء بما يصب في مصلحة وخدمة المرضى.

وأكد معاليه إن مملكة البحرين تولي اهتماما كبيراً بقضية الأمراض المزمنة غير السارية، بما فيها داء السكري كواحدة من أهم قضايا الصحة العامة التي تؤثر تأثيراً بالغاً على صحة الأفراد والمجتمعات، وما يترتب عليها من عواقب ضخمة في القطاعين الصحي والتنموي، حيث تصل نسبة الإصابة بداء السكري في مملكة البحرين إلى ١٤,٧ في المائة من السكان البالغين بحسب آخر الدراسات. وتُشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة المصابين بداء السكري إلى نحو ربع سكان المنطقة في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول ٢٠٣٠، موضحاً أن الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة وداء السكري، تسعى جاهدة للحد من انتشار مرض السكري والتقليل من الآثار الصحية والاقتصادية الناجمة عنه، بتنفيذ المبادرات الوقائية والعلاجية وتوفير الخدمات الصحية المتقدمة.

المبادرات

الفاعلية والابتكار

Fire Point

تدشين النظام الموحد لصرف ومراقبة الأدوية في جميع المؤسسات الصحية

شهد عام ٢٠١٨ تدشين النظام الموحد لصرف تدشين النظام الموحد لصرف ومراقبة الأدوية في جميع المؤسسات الصحية، كما أن العمل تواصل على خلق نظام الملف الالكتروني الطبي الموحد ومن المؤمل الانتهاء منه في منتصف العام ٢٠١٩.

وفي هذا الإطار عقد رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، ووزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح اجتماعاً مع رئيس وأعضاء الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي (هيرا)، وذلك بمناسبة زيارتهم لمملكة البحرين لبحث مستجدات التعاون بين البلدين في نظم المعلومات الصحية في مشروع الضمان الصحي الوطني «صحتي».

ووضع المجلس نصب عينيه الاستفادة من خبرات الدول الصديقة ومنها جمهورية كوريا الجنوبية، في مجال تصميم وتنفيذ بنية تحتية قوية وفاعلة لتشغيل نظم المعلومات الصحية والصحة الإلكترونية والتي تعد إحدى الركائز التي يقوم عليها نظام الضمان الصحي الذي تعمل مملكة البحرين على تنفيذه، من خلال تنفيذ اتفاقية التعاون المشترك مع الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة للتأمين الصحي (هيرا).

وسيسهل النظام الجديد عملية تشخيص الأمراض وعلاجها بالدقة المطلوبة وكذلك يمنع ازدواجية الخدمات وبالأخص في وصف الأدوية ويساعد في رفع مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، هذا بالإضافة إلى ما توفره نظم المعلومات الصحية من آليات فعالة لقياس ومراقبة الأداء والحصول على المؤشرات الإنتاجية للمرافق الصحية بسرعة وسهولة.

مـن جانبـه، أعـرب رئيـس الهيئـة الكوريـة للتقييـم والمراجعــة للتأمــين الصحــي (هــيرا) والوفــد المرافــق عــن بالــغ سرورهــم بزيــارة مملكــة البحريــن وباســتمرار العمــل بــين الطرفــين في إطــار التعــاون القائــم بــين البلديــن الصديقــين، مبديــاً في الوقــت نفســه ســعادته بــأن تكــون الهيئـة الكوريـة شريـكاً فاعـلاً في تنفيـذ الأنظمـة المعلوماتيـة المعنيـة بنظـام الضـمان الصحـي لمملكة البحريــن.

مبادرة وطنية لتدريب وتوظيف الأطباء الخريجين العاطلين بالشراكة بين عدة وزارات وهيئات حكومية

كشف رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة عن قرب إطلاق مبادرة وطنية لتدريب الأطباء البحرينيين العاطلين تمهيداً لتأهيلهم وإدماجهم في سوق العمل، وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة ووزارة العمل وصندوق العمل (تمكين) والمؤسسات الصحية الصحية الحكومية والخاصة.

أثمرت الجهود المشتركة بين المجلس الأعلى للصحة والجهات الرسمية والخاصة، عن إطلاق مبادرة وطنية لتدريب الأطباء البحرينيين العاطلين تمهيداً لتأهيلهم وإدماجهم في سوق العمل، وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة ووزارة العمل وصندوق العمل (تمكين) والمؤسسات الصحية الصحية الحكومية والخاصة.

إنّ هذا البرنامج يأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة ممثلة في حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ، بشأن تأهيل الكوادر الوطنية الشابة عبر توفير الفرص التدريبية والشواغر الوظيفية لخريجي القطاع الصحي وخصوصاً الأطباء.

واحتضن المجلس اجتماعاً تنسيقياً مشتركاً بمشاركة سعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح ووزير العمل والتنمية الاجتماعية سعادة السيد جميل محمد علي حميدان وسعادة الرئيس التنفيذي لصندوق العمل (تمكين) الدكتور إبراهيم بن محمد جناحي ووكيل وزارة الصحة الدكتور وليد المانع والرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الدكتورة مريم الجلاهمة ورئيس اللجنة العليا للتدريب المنبثقة من المجلس برئاسة الدكتور عبدالله درويش وعدد من كبار مسؤولي الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وتمثل هذه المبادرة ترجمة عملية للخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) والتي أكدت ضرورة وضع خطة وطنية لتنمية الكوادر البشرية الصحية من خلال تحديد احتياجات القطاع الصحي من الكوادر المؤهل وإدارة وتنمية الموارد البشرية في المجالات الصحية واستقطاب كوادر طبية وصحية فنية وادارية مؤهلة في المستشفيات والمؤسسات التعليمية الصحية، حيث تم بحث جميع الأمور المتعلقة بمبادرة تدريب وتوظيف الأطباء الجدد.

وتضمن برنامجاً تدريبياً مفصلاً لتسهيل انخراط الأطباء في سوق العمل، مشيراً إلى أن فريق العمل الذي شكله المجلس والذي يتكون من ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة وضع آليات مناسبة لاستيعاب الأطباء الخريجين وتوظيفهم في القطاع الصحي العام والخاص وإيجاد حلول جديدة ومراجعة السياسات واللوائح والأنظمة بما يكفل التسريع في توظيف الأطباء الخريجين.

وثمن معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة الجهود المتميزة التي تبذلها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الصحة وصندوق العمل (تمكين) بقيادة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، رئيس مجلس إدارة «تمكين»، ومساندة الرئيس التنفيذي الدكتور إبراهيم محمد جناحي في تطوير وتدريب البحرينيين في كافة المجالات ومنحهم فرصة التدريب واقتناص أفضل الفرص العلمية والمهنية المتوفرة عالمياً.

وأكدت وزارة العمل حرصها على تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء الموقر بشأن منح الأولوية للبحرينيين للعمل في القطاع الطبي ، حيث أكد سعادة وزير العمل السيد جميل بن محمد علي حميدان بأنّ وزارة العمل تشجع توظيف البحرينين ومن هذا المنطلق تدعم مبادرة توظيف الأطباء في القطاع الصحي وستسعى لوضع الآليات الكفيلة لتمكين الاطباء من العمل، وأن تكون الاولوية لهم في سوق العمل وفق توجيهات الحكومة الموقرة.

ومن جانبها، حثت وزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة الصالح على تسريع الجهود الرامية لتنفيذ توجيهات مجلس الوزراء الموقر لتوظيف

الجهات الحكومية المشاركة في المبادرة

خطة تدريبية واضحة ومفصلة والأخذ بمرئيات الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة

البحرينيين، وبينت في هذا الصدد بأنّ وزارة الصحة تضع كافة مواردها وخبراتها لتقديم كل ما من شأنه إنجاح هذه المبادرة الوطنية.

وفي سياق تنفيذ توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر عقد فريق العمل الحكومي العديد من الاجتماعات التنسيقية مع وزارة الصحة والقطاع الصحي العام والخاص، ويأتي هذا الاجتماع الذي توج بالإعلان عن ملامح المبادرة الوطنية لتدريب وتأهيل الأطباء البحريني تتويجاً لتلك الجهود الذي بذلت على مدى أشهر.

وفي هذا الصدد ثمن معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة وأصحاب السعادة الوزراء الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس وأعضاء فريق العمل، كما وجه الفريق في الوقت ذاته إلى رفع التقرير النهائي المتضمن خطة تدريبية واضحة ومفصلة، والأخذ بمرئيات الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، حيث سترفع اللجنة تقريرها مشفوعاً بخطة تنفيذية زمنية متكاملة، والأعداد التي سيتم استيعابها ضمن المبادرة، مبيناً أن تدريب الأطباء سيكون في المستشفيات العامة نظراً لامكانياتها وخبراتها الكبيرة واتساعها لجميع أنواع التخصصات الطبية.

ويشتمل البرنامج على التدريب لمدة سنتين في المستشفيات الحكومية العامة في التخصصات الطبية المختلفة مع التركيز على الطب العام. ومن ثم يحصل الملتحقون على شهادة تأهيل معتمدة من الهيئة تؤهلهم بالعمل في القطاع الصحي الخاص. و ستوضع من خلال هذا البرنامج جميع الالتزامات التي يجب أن يتبعها القطاع الخاص في التوظيف من رواتب وتدريب كما سيلزم صاحب العمل بنسبة البحرنة ومقدار الراتب.

تدشين «اختر طبيبك» بمركز عالي الصحي

يعتبر مشروع «اختر طبيبك» أولى خطوات مشروع التسيير الذاتي المندرج في إطار برنامج الضمان الصحي

بحضور معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، دُشن برنامج «اختر طبيبك»؛ والذي يتم تنفيذه بمركز عالي الصحي بشكل تجريبي، حيث تسلم أهالي المنطقة ممن انهوا عملية اختيار الطبيب البطاقات الخاصة ببرنامج «اختر طبيبك» بالمركز، وتنطلق هذه الخطوة الرائدة من أهداف الخطة الوطنية للصحة؛ والتي تندرج تحت مظلة التسيير الذاتي، وتُعد من ضمن العناصر الأساسية الداعمة لنظام الضمان الصحي التي تسعى إلى خلق علاقة بين الطبيب والأسرة وتتماشى مع المعايير العالمية للعلاج لتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وخلال حفل التدشين الذي حضره عدد من كبار المسئولين بالقطاع الصحي بمملكة البحرين، أعرب رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة عن شكره وتقديره لسعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة ولكافة منتسبي الوزارة، للشراكة في العمل من أجل تطوير القطاع الصحي، والجهود التي يقومون بها للعمل على وضع الخطط وتطبيق الأنظمة والسياسات التي تتماشى مع تنفيذ أهداف الخطة الوطنية للصحة.

وقال معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة: « اليوم نشهد انطلاقة أولى ثمرات مشروع الضمان الصحي الوطني، ويعتبر مشروع «اختر طبيبك» أولى خطوات مشروع التسيير الذاتي

الـذي يقـع تحـت مظلـة الضـمان الصحـي الوطنـي. وتـأتي هـذه الخطـوة تماشـيا مـع القيـم والمبـادئ التـي وضعتهـا الخطـة الوطنيـة للصحـة ٢٠١٦-٢٠٢٥ والتـي أقرهـا مجلـس الـوزراء الموقـر العـام المـاضي، بهـدف تطويـر الهيـكل المؤسـسي الصحـي ليمتـاز بالتنافسـية والجـودة العاليـة».

وأكـد معـالي رئيـس المجلـس الأعـلى للصحـة عـلى أن مـشروع «اختـر طبيبـك» سيسـعى الى خلـق علاقـة وطيـدة بـين الطبيـب والأسرة، وذلـك تماشـيا مـع المعايـير العالميـة للعـلاج في الصحـة الأوليـة. وسـيمكن هـذا المـشروع طبيـب العائلـة مـن متابعـة مرضـاه بشـكل مبـاشر ومسـتمر وبتسـليط الضـوء عـلى التثقيـف الصحـي خاصـة فيـما يتعلـق بالأمـراض الوراثيـة والغـير الساريـة. كـما ويكفـل المـشروع حريـة اختيـار مقـدم الخدمـة الصحيـة، فللمريـض حريـة اختيـار طبيـب العائلـة، لـه ولأسرتـه، مـما سـيعزز روح التنافسـية ويـؤدي الى تحسـين جـودة الخدمـات الصحيـة المقدمـة.

وتوجـه معـالي رئيـس المجلـس الأعـلى للصحـة بجزيـل الشـكر والعرفـان إلى القائمـين عـلى هـذا المـشروع وعـلى رأسـهم سـعادة الوزيـرة الأسـتاذة فائقـة بنـت سـعيد الصالـح، وسـعادة وكيـل وزارة الصحـة الدكتـور وليـد المانـع، وسـعادة الدكتـورة منـال العلـوي الوكيـل المسـاعد للصحـة الأوليـة بـوزارة الصحـة، وكافـة طاقـم مركـو عـالي الصحـي، لجهودهـم المتواصلـة في إنجـاح هـذه المبـادرة التجريبيـة، وللجمعيـات الخيريـة التـي سـاهمت في نـشر الوعـي وتثقيـف سـكان المنطقـة.

مـن جانبـه، قـال الدكتـور وليـد المانـع وكيـل وزارة الصحـة إن برنامـج اختـر طبيبـك يعمـل عـلى زيـادة الـرضى عـن الخدمـة المقدمـة بوجـود طبيـب مخصـص لحالـة

المريـض، ويهـدف إلى اعطـاء اهتـمام كاف لجميـع المـرضى مـن خـلال توزيـع المـرضى بشـكل متسـاوي عـلى الأطبـاء مـما يجعـل الطبيـب محاسـب عـلى جـودة الخدمـة المقدمـة إلى المـرضى المدرجـين عنـده حيـث سـيتم لاحقـا ربـط العـلاوات التشـجيعية للطبيـب بمـدى رضى المـرضى عـن الخدمـات الصحيـة المقدمـة لهـم وبمـدى التـزام الطبيـب بتطبيـق الادلـة الارشـادية للأمـراض المزمنـة والخدمـات الوقائيـة المقدمـة كـما يمكـن للمريـض تغـير الطبيـب مـره واحـدة بالعـام. وفي حالـة عـدم الاختيـار لطبيـب العائلـة سـيتم توزيـع المـرضى عـلى حسـب القوائـم المتوفـرة في المركـز.

مـن جهتهـا، بينـت الدكتـورة منـال العلـوي الوكيـل المسـاعد للصحـة الأوليـة بـوزارة الصحـة أن اختيـار طبيـب العائلـة يهـدف لتحسـين جـودة الخدمـات الصحيـة بالمراكـز الصحيـة، حيـث أنـه في أكـثر الأحيـان سـيتم زيـارة نفـس الطبيـب وبالتـالي يمكـن للطبيـب متابعـة المريـض بشـكل متواصـل والإلمـام بالمشـاكل الصحيـة والعائليـة والاجتماعيـة لـه، مشـيرة إلى أن طبيـب العائلـة هـو الطبيـب المعنـي بصحـة جميـع أفـراد العائلـة. وقـد تـم وضـع البرنامـج الرائـد اختـر طبيبـك بهـدف إيجـاد تواصـل بـين الطبيـب والمريـض لاسـتعراض النتائـج الطبيـة مثـل (الأشـعة والمختـبر) والتذكـير بمواعيـد الحـالات المزمنـة والفحوصـات الوقائيـة وتقديـم الارشـادات.

المؤتمر الخليجي للضمان الصحي

الحوار وتبادل الخبرات

GCC
HEALTH
INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION
المؤتمر والمعرض الخليجي للضمان الصحي
FIRST EDITION 2018
النسخة الاولى ٢٠١٨
NOVEMBER 18 - 19, 2018

صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء يستقبل الوزراء وكبار الشخصيات في المؤتمر والمعرض الخليجي الأول للضمان الصحي

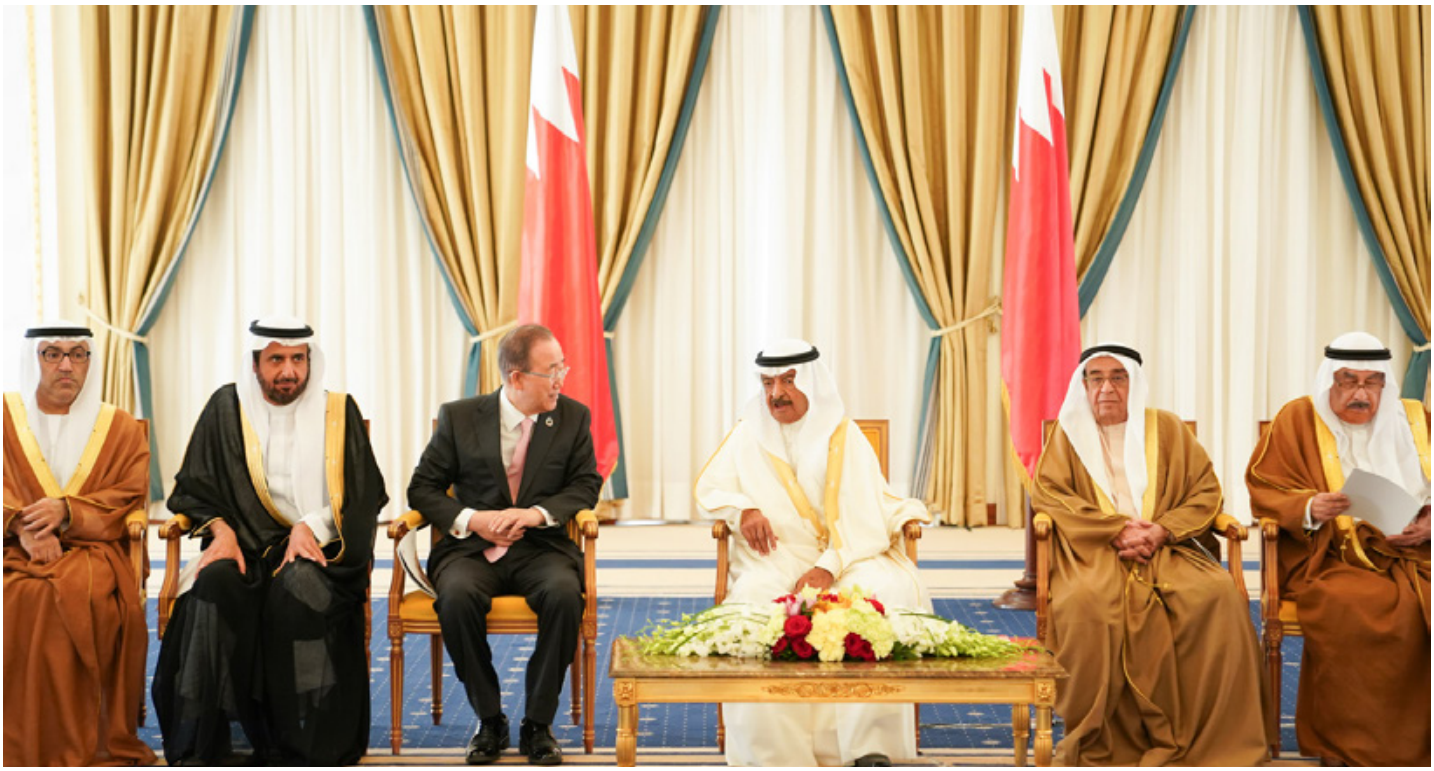

لدى استقبال سموه لكبار الشخصيات المشاركة في المؤتمر والمعرض الخليجي الأول للضمان الصحي، أكد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجحت بفضل توجيهات قياداتها الحكيمة في ترسيخ أسس نهضة صحية حديثة ومتطورة، انعكست نتائجها الطيبة على المواطنين والمقيمين.

ونوه سموه إلى أن دول المجلس انطلقت في ذلك من إدراكها بأن الوصول إلى أعلى مستويات التطور في القطاع الصحي يعد مؤشرًا هاماً في قياس مدى نجاح جهودها على صعيد التنمية بمختلف أشكالها، ولذلك لم تبخل دول المجلس في توفير الميزانيات اللازمة للارتقاء بالقطاع الصحي. وقال سموه : « علينا أن نواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في المجال الصحي لاسيما وأن لدينا، ولله الحمد، البنية التحتية الحديثة والمنشآت الصحية المتطورة في كل أنواع العلاج والرعاية الطبية »

وكان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء قد استقبل بقصر القضيبية صباح اليوم كبار الشخصيات الدولية والعربية والخليجية المشاركين في « المؤتمر والمعرض الخليجي الأول للضمان الصحي» الذي استضافته مملكة البحرين على مدى يومين برعاية كريمة من سموه وبتنظيم من المجلس الأعلى للصحة بالتعاون مع وزارة الصحة.

وخلال اللقاء، رحب سموه بتواجد هذه النخبة المتميزة من المسئولين والخبراء في قطاع الصحة بمملكة البحرين، معربا سموه عن تطلعه إلى أن تلبي نتائج وتوصيات

المؤتمر تطلعات المشاركين من خلال تبادل الخبرات والتجارب التي تعزز من جهود الدول في مجال الضمان الصحي.

ونوه سموه إلى أن مملكة البحرين حريصة على تبنى المبادرات والأفكار التي تسهم في تعزيز التعاون الاقليمي والدولي في كل ما يتعلق بالارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وأن الضمان الصحي يشغل أولوية في خطط تطوير الرعاية الصحية في المملكة.

وأشار سموه في هذا الصدد إلى إقرار البحرين لقانون الضمان الصحي والذي يشكل نقلة نوعية في مستوى الخدمات الصحية بالمملكة بما اشتمل عليه من مواد عصرية، تلبي متطلبات المجتمع وتدعم تقديم خدمات صحية متطورة ومستدامة.

وأكد سموه أن استضافة مملكة البحرين لهذه الحدث الهام في دورته الأولى يؤكد مدى الثقة في الامكانيات التي تتمتع بها المملكة والتي جعلتها الموقع الأمثل لتنظيم المؤتمرات والمعارض الدولية المتخصصة.

وخاطب سموه الحضور قائلا : « إن مشاركتكم اليوم مهمة وجميع المواضيع التي طرحتموها في المؤتمر تمثل أولوية في مساعي تطوير النظام الصحي، وسنستمر في التعاون معكم في كل ما يسهم في خدمة الصحة بدولنا وشعوبنا».

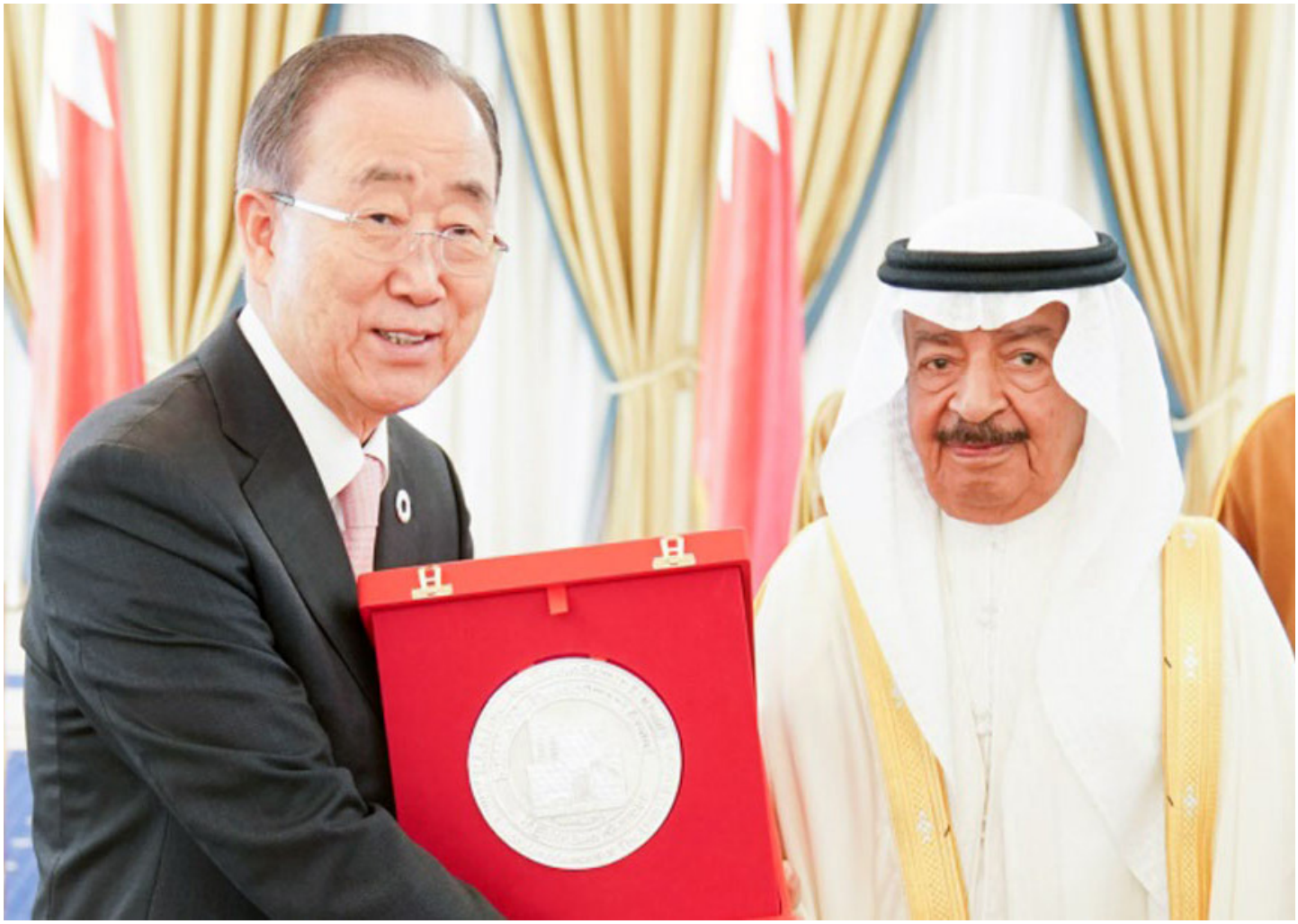

المتحدثون الرئيسيون

معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة
– رئيس المجلس الأعلى للصحة

معالي السيد بان كي مون
– الأمين العام السابق للأمم المتحدة

معالي الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس
– المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

إن انعقاد هذا المؤتمر الهام يؤكد حرص مملكة البحرين على استقطاب المؤتمرات الطبية المتخصصة التي تحشد الخبرات والكفاءات العالمية، انطلاقا من اهتمام المملكة بمساندة ودعم كافة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف القضايا الطبية، وبناء الشراكات الإقليمية والدولية لتعزيز استدامة الخدمات الصحية.
يوعد هذا المؤتمر من أبرز المبادرات التي تقوم بها مملكة البحرين لتشجيع المزيد من التعاون الإقليمي والعالمي في مجال التغطية الصحية الشاملة ، والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي

نعرب عن سعادتنا بزيارة البحرين واعتزازنا الشديد بالحصول على جائزة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء للتنمية المستدامة التي تجسد سياسة البحرين في التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وحرصها الدائم على دفع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة أساساً لنشر الأمن والسلام في المنطقة والعالم، متمنيا لمملكة البحرين دوام التقدم والازدهار.

يركز هذا المؤتمر على التغطية الصحية الشاملة التي تهدف إلى ضمان حصول الجميع على ما يلزمهم من الخدمات الصحية من دون مكابدة ضائقة مالية من جراء سداد أجور الحصول عليها، حيث يجب على كل مجتمع أو بلد يسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة أن يأخذ في حسبانه عدة عوامل، من أهمها إقامة نظام صحي فعال، وإنشاء نظام لتمويل الخدمات الصحية، وإتاحة الأدوية والنظم الصحية التقنية الأساسية، وتهيئة كادر من العاملين المدربين على نحو جيد.

سمو رئيس الوزراء ينيب رئيس المجلس الأعلى للصحة لافتتاح أعمال المؤتمر والمعرض الخليجي للضمان الصحي

معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة
– رئيس المجلس الأعلى للصحة

إنّ مملكة البحرين تسعى دائماً لتقديم الرعاية الصحية المتقدمة للمواطنين والمقيمين على ارضها الطيبة، ونود أن نعرب عن فخرنا واعتزازنا بتنظيم مملكة البحرين للمؤتمر والمعرض الخليجي الأول الذي ينعقد برعاية كريمة من لدن سيدي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه اللّه ورعاه

أناب صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة لافتتاح أعمال المؤتمر والمعرض الخليجي الأول للضمان الصحي الذي انعقد بمركز عيسى الثقافي تحت شعار «تطوير النظام الصحي الخليجي: الرؤية تجاه تطبيق الضمان الصحي»؛ بتنظيم من المجلس الأعلى للصحة، وبحضور معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وعدد من أصحاب السمو والمعالي الوزراء والأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بان كي مون والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية معالي الدكتور تدروس ادهانوم وبمشاركة أصحاب السمو والمعالي وزراء الصحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة، وسعادة الأستاذ سليمان الدخيل المدير

معالي السيد بان كي مون
– الأمين العام السابق للأمم المتحدة

معالي الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس
– المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

العام لمجلس الصحة الخليجي وعدد من كبار المدعوين والمشاركين.

ونقل رئيس المجلس الأعلى للصحة للمشاركين تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى، و صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وتمنياتهم للمشاركين جميعاً بالتوفيق والسداد.

وقد أعرب معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة عن بالغ الشكر والتقدير والعرفان إلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، على تفضُّلِ سُمُوِّهِ بالرعاية الدائمة والمستمرة للمؤتمرات العالمية التي تستضيفها مملكة البحرين، الأمر الذي يُؤَكِّدَ مدى حرص سُمُوِّهِ حفظه الله، على دعم ومساندة المسيرة التنموية التي يشهدها القطاع الصحي في مملكة البحرين والتأكيد على مكانة الفعاليات الصحية والطبية كإحدى الملتقيات العالمية على مستوى الشرق الأوسط.

وخلال كلمته الافتتاحية للمؤتمر قال معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة :» إنّ مملكة البحرين تسعى دائماً لتقديم الرعاية الصحية المتقدمة للمواطنين والمقيمين على ارضها الطيبة، ونود أن نعرب عن فخرنا واعتزازنا بتنظيم مملكة البحرين للمؤتمر والمعرض الخليجي الأول الذي ينعقد برعاية كريمة من لدن سيدي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، حيث تؤمن مملكة البحرين بأن توفير الرعاية الصحية المتميزة يمثل حقاً أصيلاً لكل بني الإنسان، مؤكداً ضرورة ضمان تمتع كافة الأفراد بالرعاية الصحية وفق معايير الجودة والتميز بما يؤدي إلى تحقيق

الصحة والسعادة والرفاه للجميع.

وأكد معاليه إنّ انعقاد هذا المؤتمر الهام يؤكد حرص مملكة البحرين وحكومتها الموقرة على استقطاب المؤتمرات الطبية المتخصصة التي تحشد الخبرات والكفاءات العالمية، انطلاقاً من اهتمام المملكة بمساندة ودعم كافة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف القضايا الطبية، وبناء الشراكات الإقليمية والدولية لتعزيز استدامة الخدمات الصحية.

وأشار معاليه إلى أنّ هذا المؤتمر يعد من أبرز المبادرات التي أطلقتها مملكة البحرين لتشجيع المزيد من التعاون الإقليمي والعالمي في مجال التغطية الصحية الشاملة ، وتعزيز التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما نتطلع للدفع قدماً بالمبادرات الصحية الخليجية عموماً وفي مجال الضمان الصحي، منتهزين فرصة تواجد الأخوة الأعزاء أصحاب السمو والمعالي وزراء الصحة بدول مجلس التعاون، مقدرين عالياً تلبيتكم لهذه الدعوة.

وقال معاليه :» إنه ما من سبيل إلى تحقيق الرعاية الصحية إلا من خلال التكاتف الصادق وتبادل الخبرات وزيادة الروابط الوثيقة مع المنظمات الدولية، والتي تأتي في مقدمتها هيئة الأمم المتحدة التي نرحب بتواجد أمينها العام السابق معالي السيد بان كي مون، ومنظمة الصحة العالمية والتي يسعدنا مشاركة أمينها العام معالي الدكتور تدروس ادهانوم».

ولفت معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة إلى أنّ هذا المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه للضمان الصحي على الصعيد الإقليمي والذي يجمع نخبة من خبراء الصحة والسياسة العامة والتأمين من المنطقة والعالم لتبادل الأفكار حول تنفيذ خطط التأمين الصحي الوطني وإدارته iيسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف الجوهرية منها تبادل المعارف والخبرات فيما يتعلق بخطط الضمان الصحي في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم، ومناقشة الاستراتيجيات الهامة، والاستفادة من خبرات البلدان في تغيير الإدارة في الإصلاحات الصحية ووضع سياسات قوية من شأنها أن تقود وتدير التغيير المخطط لتحقيق تطلعاتنا الصحية.

ويمثل المؤتمر منبراً حراً ومهماً لإجراء مناقشات مستفيضة بشأن إصلاحات الضمان الصحي، مع تحديد أدوار المشترين في المستقبل ومقدمي خدمات الرعاية الصحية والدور الجديد لمقدمي الخدمات الصحية الخاصة وشركات الضمان الصحي، بالإضافة إلى تحديد الدور الهام لنظم المعلومات الصحية.

وأضاف الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة إنّ مملكة البحرين أقرت مؤخراً الخطة الوطنية للصحة ٢٠١٦-٢٠٢٥ ، كمدخل لسلسلة من الإصلاحات في القطاع الصحي في البلاد حيث تعد هذه الخطة واحدة من الأولويات الاستراتيجية الرئيسية في تنفيذ برنامج الضمان الصحي الوطني، وتم تكليف المجلس الأعلى للصحة بمملكة البحرين بتنفيذ هذا المشروع، ووضع السياسات والاستراتيجيات التشغيلية اللازمة للوصول إلى النتائج المرجوة منه، نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة (SDG) من خلال التغطية الصحية الشاملة المستهدفة.

ودعا معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة إلى مواجهة التحديات من خلال تعزيز الحوار الصحي بين مختلف البلدان:» إننا نعيش اليوم في عالم يموج بالمخاطر والتحديات والأمراض المختلفة التي تترك أثراً مباشراً على الخدمات الصحية، مما يحتم علينا جميعاً في المنابر الصحية الدولية، والهيئات المعنية في لتنسيق كافة جهودنا، وقدراتنا بما يمكننا من القيام بمسؤوليتنا المشتركة تجاه دولنا وشعوبنا وضمان توافر الخدمات الصحية للجميع وبالمستوى اللائق ومواجهة كافة التحديات التي تنشأ عن التغيرات المختلفة والمتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم».

وقال معالي الشيخ إن مؤتمر ومعرض يعتبر المنصة الاستراتيجية الرائدة للمهنيين في مجال صناعة التأمين الصحي لمواجهة التحديات في إطار إصلاح المنظومة الصحية وتبادل أفضل الممارسات وإطلاق الفرص المُحتملة من خلال التعاون والشراكات الاستراتيجية، سعياً منها نحو التميز.

وقال معاليه إن الأوراق العلمية والفنية والجلسات النقاشية للمؤتمر سوف تُركِّز على العديد من المواضيع منها كما سوف يمثل هذا المؤتمر والمعرض المصاحب فرصة للالتقاء بصناع القرارات الاستراتيجية في هذا المجال على

الصعيدين الإقليمي والدولي إضافة إلى أن فعاليات المؤتمر والمعرض المُصاحب سوف تشهد جلسات رئيسية، وعدداً من الفعاليات المُصاحبة، مما سيساهم في استخلاص أفضل النتائج.

ووجه معاليه الشكر والتقدير إلى كافة المساندين والرعاة لهذا المؤتمر، وإلى سعادة الاستاذة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة، وإلى أعضاء اللجنة المنظمة للمؤتمر والشكر موصول كذلك إلى كافة الداعمين في الجهات الرسمية والخاصة والأهلية على جهودهم الكبيرة في سبيل إنجاح هذا المؤتمر الدولي.

وبحظى المؤتمر بمشاركة عالمية واسعة من الخبراء والمهتمين في مختلف جوانب صناعة الصحة والتأمين الصحي من مختلف أنحاء العالم، وبحضور لافت لدول مجلس التعاون الخليجي وعدد آخر من دول العالم.

وفي مداخلتها ثمنت سعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح الرعاية الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه لهذا المؤتمر والذي يشهد مشاركة خليجية ودولية واسعة تعكس ما تتمتع به مملكة البحرين من ثقل وتقدير واحترام على الصعيد الدولي.

وأشادت سعادة وزيرة الصحة بمشاركة الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية معالي الدكتور تدروس ادهانو في هذا المؤتمر، كما أكدت سعادتها أن حضور أصحاب المعالي والسعادة وزراء الصحة بدول المجلس وكبار المسؤولين في القطاع الصحي الخليجي يساهم في تعزيز التكامل الصحي الخليجي وتنسيق الجهود لتقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدة على أهمية العمل الخليجي المشترك للارتقاء بصحة المواطن الخليجي، وبما يعزز مبادرات تطوير القطاع الصحي في دول المجلس بما ومواكبتها للمتغيرات والتطلعات المستقبلية وفق أعلى معايير الجودة والاستدامة.

من جانبه، ألقى معالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة معالي السيد بان كي مون كلمة رئيسية بالمؤتمر، مقدماً شكره وتقديره إلى مملكة البحرين على جهودها في تنظيم واحتضان هذا المؤتمر الصحي الهام الذي يحشد مشاركة دولية واسعة النطاق.

وبين معالي السيد بان كي مون أن من حق كافة الأفراد التمتع بالرعاية الصحية الشاملة والمناسبة، مشيراً إلى أنّ دستور الأمم المتحدة نص على الحق في الصحة، حيث أوضح أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، ويشمل الحق في الصحة الحصول على الرعاية الصحية المقبولة والميسورة التكلفة ذات الجودة المناسبة في التوقيت المناسب» داعياً إلى تكريس الجهود بين الدول والمنظمات لتطوير الرعاية الصحية والعمل بشكل جماعي لمواجهة التحديات الصحية، فضلاً عن المضي قدماً في مبادرات إصلاح قطاع الرعاية الصحية بما يضمن تحقيق أعلى معايير العدالة والاستدامة.

من جانبه أكد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية معالي الدكتور تدروس ادهانوم إن التغطية الصحية الشاملة يتصدر الاولويات الصحية لمختلف دول العالم، مؤكداً ترحيب المنظمة بهذا المؤتمر الخلجي الهام المنعقد على أرض مملكة البحرين.وأوضح مدير عام منظمة الصحة العالمية أنّ الغرض من التغطية الصحية الشاملة هو ضمان حصول الجميع على ما يلزمهم من الخدمات الصحية من دون مكابدة ضائقة مالية من جراء سداد أجور الحصول عليها، حيث يجب على كل مجتمع أو بلد يسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة أن يأخذ في حسبانه عدة عوامل، من أهمها إقامة نظام صحي فعال، وإنشاء نظام لتمويل الخدمات الصحية، وإتاحة الأدوية والنظم الصحية التقنية الأساسية، وتهيئة كادر من العاملين المدربين على نحو جيد».

وأضـاف قائـلاً « يعـد ضـمان تحقيـق التغطيـة الصحيـة الشـاملة دون إفقـار الأسـاس لتحقيـق الغايـات الصحيـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة. وفي الوقـع، يجـب أن يكون شـعار «الصحـة للجميـع» هـو مركـز الثقـل للجهـود المبذولـة مـن أجـل تحقيـق جميـع الأهـداف الإنمائيـة المسـتدامة. وذلـك لأنه عندمـا يتمتـع النـاس بصحـة جيـدة وأسرهـم، فسـوف تسـتفيد المجتمعـات والبلـدان «.

الجديـر بالذكـر؛ أنَّ فعاليـات المؤتمـر سـتتضمن العديـد مـن الجلسـات الحواريـة بمشـاركة خـبراء ومتحدثـين عالميـين ومسـئولين تنفيذيـين في قطـاع الصحـة والتأمـين الصحـي مـن مختلـف دول العـالم، كـما يسـتقطب المعـرض المصاحـب العديـد مـن المؤسسـات الصحيـة وشركات التأمـين.

المتحدثون

البروفيسور
الدكتورة لبنى الأنصاري
مساعد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية
لشؤون قياس وتقييم الخدمات الصحية

البروفيسور
رجب اكداغ
عضو البرلمان التركي

الدكتور
وليد خليفة المانع
وكيل وزارة الصحة

الدكتورة
مريم عذبي الجلاهمة
الرئيس التنفيذي – الهيئة الوطنية
لتنظيم المهن والخدمات الصحية

السيد
إبراهيم علي النواخذة
الأمين العام
المجلس الأعلى للصحة

الدكتورة
منال علوي أمين العلوي
الوكيل المساعد – الرعاية الصحية الأولية
وزارة الصحة

الدكتور
محمد إبراهيم الصغير
وكيل وزارة الصحة المساعد للتحول
المملكة العربية السعودية

البروفيسور
ميونجيسي سون
رئيس معهد المشاركة العالمية
والتمكين – كوريا الجنوبية

السيد
كيم وون سو
وكيل الأمين العام والممثل السامي
لشؤون نزع السلاح

الدكتور
عوض مطرية
المستشار الإقليمي للاقتصاديات
الصحية والتمويل

الدكتور
عمر الشنقيطي
الرئيس التنفيذي – برنامج المشتريات
وزارة الصحة – السعودية

الدكتور
جون جاك
مستشار أول – التمويل والتأمين الصحي
إندونيسيا

Conference Speakers

السيد
سونغ جو يانغ
رئيس الهيئة الكورية للتقييم والمراجعة
للتأمين الصحي (هيرا)

الدكتور
سوميل ناجبال
قائد مجموعة برامج القطاع الصحي
البنك الدولي – كمبوديا

الدكتور
أدولف مارتينيز فالي
مدير عام التقييم
وزارة الصحة – المكسيك

الدكتور
حيدر اليوسف
العضو المنتدب
مجموعة الفطيم الصحية
دبي – الإمارات العربية المتحدة

السيد
تانيل روس
رئيس مجلس الإدارة
صندوق التأمين الصحي الإستوني

الدكتور
شريف عادل محمود
المدير الإقليمي للرعاية الصحية
أكسا الخليج

السيد
صافدر جعفر
العضو المنتدب والمدير – مليمان
دبي – الإمارات العربية المتحدة

السيدة
منال مشكور
رئيس مركز التأمين
BIBF

ملخص الجلسات وورش العمل

١. خيارات التمويل ونظم الشراء الاستراتيجية للتأمين الصحي

المحاور: السيد سونغ جو بانغ، رئيس الهيئة الكورية للتقيم و المراجعة للتامين الصحي (هيرا).

المتحدثون:

- الدكتور جون لانقنبرنر، مستشار اول- التمويل و التامين الصحي-إندنوسيا.
- الدكتور عوض مطريه، المستشار الإقليمي للاقتصاديات الصحية و التمويل.
- الدكتور حيدر اليوسف، مدير إدارة التمويل الصحي في هيئة الصحة - دبي.
- الدكتور سوميل ناقبل، قائد مجموعة برامج القطاع الصحي البنك الصحي الدولي-كمبوديا
- السيد تانل روس، رئيس مجلس الإدارة صندوق التأمين الصحي-إستونيا.

ملخص الجلسة:

- يرتكز التمويل الصحي على ثلاث جوانب هامة وهي:

١- زيادة في الإيرادات.

٢- تدفق في الإيرادات.

٣- الشراء في الخدمات الصحية:

- يعتبر التمويل وعدم التكاتف أهم التحديات التي تواجه القطاع الصحي.
- المبادئ التوجيهية الهامة التي يتطلب تنفيذها من أجل الحصول على نظام تأمين صحي ناجح:

١. الاعتماد على التمويل العام.
٢. التكامل والتكاتف بين الجهات المعنية.
٣. الشراء والإنفاق الاستراتيجي.
٤. تناغم إصلاحات التمويل مع إصلاحات تقديم الخدمات الصحية.

٢. الرعاية الصحية الأولية: الطريق إلى التغطية الصحية الشاملة

المحاور: دكتور عوض مطرية، المستشار الإقليمي للاقتصاديات الصحية و التمويل.

المتحدثون:

- الدكتورة منال العلوي، الوكيل المساعد – الرعاية الصحية الأولية - وزارة الصحة البحرين
- الدكتور سعيد بن حارب اللمكي، مدير الرعاية الصحية الأولية – وزارة الصحة عمان
- الدكتور عوض مطرية، المستشار الإقليمي للاقتصاديات الصحية و التمويل.
- الدكتور سوميل ناقبل، قائد مجموعة برامج القطاع الصحي البنك الصحي الدولي-كمبوديا

ملخص الجلسة:

- النجاح في مجال الرعاية الصحية الأولية يأتي من القيادة الجيدة، والحوكمة، توفير الخدمات الشاملة، والحصول على القوى العاملة المناسبة والتمويل الصحي والتكنولوجيا.
- حققت البحرين الكثير في مجال التغطية الصحية الشاملة من خلال الرعاية الصحية الأولية.

٣. إصلاحات التمويل الصحي في دول مجلس التعاون الخليجي

المحاور: السيد كيم وون سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي السابق لشؤون نزع السلاح

المتحدثون:

- معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للصحة – البحرين
- سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح ، وزيرة الصحة – البحرين
- سعادة الدكتور الشيخ باسل حمود الصباح ، وزير الصحة – الكويت
- سعادة الدكتور توفيق فوزان الربيعة، وزير الصحة – المملكة العربية السعودية
- سعادة السيد عبدالرحمن محمد العويس، وزير الصحة – الإمارات العربية المتحدة

ملخص الجلسة:

- تعمل مملكة البحرين بالتعاون مع شركة «هيرا» من جمهورية كوريا الجنوبية على تأسيس نظم معلومات صحية لتنظيم المعلومات المالية والحفاظ على الجودة.
- إعادة هيكلة وزارة الصحة بحيث يجعل دور الوزارة منصباً على تعزيز الصحة والصحة العامة تاركاً تقديم الخدمات الصحية للمؤسسات التي ستطبق نظام التسيير الذاتي، مما سيؤدي إلى زيادة جودة الصحة في البحرين.
- ستتحول وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية إلى هيئة تنظيمية في حين سيتم نقل المستشفيات والمراكز الصحية إلى شركات مملوكة للحكومة.
- الهدف الأساسي لنظم الرعاية الصحية الأولية في دولة الكويت هو رضا المرضى على الخدمات ولذلك فإن وزارة الصحة في الكويت بدأت الآن في مشروعين رئيسيين هما: العلاج الطبي الإلكتروني والوصفة الطبية الالكترونية.
- في أبوظبي، تم تدشين برنامج THEQA للمواطنين حيث يخدم المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٧٥ سنة، وتم تدشين برنامج WEQAYA لتعزيز الصحة.
- في دولة الإمارات العربية المتحدة، يخضع القطاع الصحي للإدارة والرقابة المالية على مستويين، المستوى الاتحادي الذي يتم رعايته من قبل وزارة الصحة بما في ذلك الوقاية ومستوى الإمارة .

٤ تحقيق التغطية الصحية الشاملة - (التجارب العالمية)

المحاور: الدكتور جون لانقنبرنر، مستشار اول- التمويل و التامين الصحي-إندنوسيا.

المتحدثون:

- سعادة البروفيسور رجب اكداج، نائب الرئيس الوزراء السابق و وزير الصحة السابق – تركيا.
- سعادة الدكتورة لبنى الأنصاري، مساعد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لشؤون قياس و تقييم الخدمات الصحية – جنيف.
- بروفيسور سون ميونقسي، رئيس الهيئة الكورية للتقيم و المراجعة للتامين الصحي (هيرا) السابق.
- السيد تانل روس، رئيس مجلس الإدارة صندوق التأمين الصحي-إستونيا.

ملخص الجلسة:

- تعد تجربة جمهورية تركيا مثالاً ممتازاً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في فترة قياسية والتحول من نظام يعد سيئاً نسبياً من الناحية المالية وعدم رضا المرضى إلى أحد الأنظمة الرائدة عالمياً.
- التجربة في جمهورية كوريا الجنوبية تعتبر رائدة في قارة آسيا حيث تتميز بنظام معلومات يمثل قدوة في مجال التغطية الصحية الشاملة.
- تمكنت إستونيا خلال التغييرات السياسية الكبيرة التي مرت بها البلاد من تحقيق التغطية الصحية الشاملة في فترة قصيرة جداً.

٥. استقلالية مقدمي الخدمات في القطاع العام:

المحاور: الدكتور جون لانقنبرنر، مستشار اول- التمويل و التامين الصحي-إندنوسيا.

المتحدثون:

- سعادة الدكتور وليد خليفة المانع، وكيل وزارة الصحة – البحرين.
- سعادة الدكتورة مريم عذبي الجلاهمة، الرئيس التنفيذي لهيئه الوطنية لتنظيم المهن و الخدمات الصحية – البحرين.
- الدكتور محمد الصغير، وكيل وزارة الصحة المساعد للتحول – المملكة العربية السعودية.
- الدكتور سوميل ناقبل، قائد مجموعة برامج القطاع الصحي البنك الصحي الدولي-كمبوديا.

ملخص الجلسة:

- التسيير الذاتي لا يتعلق بالتمويل فحسب، بل يحتاج إلى الإدارة، والقوى العاملة اللازمة لضمان تقديم خدمات عالية الجودة، والاستخدام الأمثل للموارد مما يضمن توافر خدمات الرعاية بشكل أفضل للمرضى.
- نظام الرعاية الصحية الأولية هي المحطة الاولى للحصول على الخدمات الطبية وهو الجوهر لتحقيق التسيير الذاتي.
- تم اعتماد ١٦ مستشفى من أصل ٢٠ مستشفى من بينها مستشفيان حكوميان من قبل الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.
- أناط المجلس الأعلى للصحة مهمة رصد مؤشرات جودة الأداء بمهام الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، حيث شكل المجلس لجنة الجودة التي تختص بوضع مؤشرات الأداء الرئيسية إلى جانب مراقبة الاعتماد.

٦. نظام المعلومات الصحية المتكامل:

المحاور: السيد تانل روس، رئيس مجلس الإدارة صندوق التأمين الصحي-إستونيا.

المتحدثون:

- سعادة الدكتورة لبنى الأنصاري، مساعد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لشؤون قياس و تقييم الخدمات الصحية – جنيف.
- السيد إبراهيم علي النواخذة، الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة – البحرين.
- دكتور حيدر اليوسف، مدير إدارة التمويل الصحي في هيئة الصحة - دبي.

ملخص الجلسة:

- النظم الالكترونية لها أهمية بالغة في القطاع الصحي.
- تشمل نظم الرعاية الصحية أربع جهات ذات صلة :

١- صانعوا السياسات.

٢- مشتروا الخدمات.

٣- مقدموا الخدمات.

٤- المرضى.

- المعلومات الغير دقيقة قد تؤدي على سبيل المثال إلى عدم معرفة أسباب ارتفاع حالات الوفاة.
- في مملكة البحرين، يتم إنشاء المركز الوطني لإدارة المعلومات والمعرفة الصحية HIKMA للتأكد من أن جميع القطاعات مرتبطة ببعضها البعض.
- كما قامت البحرين بتدشين نظام مراجعة استخدام الأدوية والمسؤول عن متابعة الأدوية منذ دخولها المملكة حتى تصل إلى المرضى.
- لدى البحرين أيضاً نظام الملف الالكتروني الطبي الموحد NEMR الذي يوفر المعلومات للجميع باستثناء القيود المفروضة لضمان السرية.

لهذه النظم دور رئيسي في الضمان الصحي بشكل عام، وإذا تم إنشاؤها وإدارتها بشكل فعال فسيضمن ذلك فعالية وتكامل النظام.

٧. دور شركات التأمين الخاصة و TPAs في توفير الرعاية الصحية.

المحاور: السيد تانل روس، رئيس مجلس الإدارة صندوق التأمين الصحي-إستونيا.

المتحدثون:

- الدكتور شريف عادل محمود، شركة أكسا.
- السيد سافدر جعفر، شركة ميليمين.
- السيدة منال مشكور، BIBF.

ملخص الجلسة:

- التأمين الصحي ليس أداة تمويل وتغيير اقتصادي.
- يؤدي التأمين دوراً ليس فقط في تغطية الأشخاص الذين لا يستطيعون الدفع بل يمكن أيضاً أن يلعب دوراً رئيسياً في توفير الخدمات.

تكريم منتسبي المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة واللجنة المنظمة للمعرض

كرم رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، سعادة وزيرة الصحة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح وأبرز المشاركين في أعمال مؤتمر الضمان الصحي، الذي نظمه المجلس بمشاركة خليجية ودولية واسعة النطاق.

GCC
HEALTH
INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

HEALTH
INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

HEALTH
INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

HEALTH
INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

HEALTH
CONFERENCE & EXHIBITION

INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

HEALTH
INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

HEALTH
INSURANCE
CONFERENCE & EXHIBITION

CONFERENCE & EXHIBITION

CONFERENCE & EXHIBITION

CONFERENCE & EXHIBITION

CONFERENCE & EXHIBITION

تكريم الشركاء الاستراتيجيين والجهات الداعمة والمشاركين في المؤتمر

تمكين
Tamkeen

nephroplus
dialysis made easy

مجلس الصحة
لدول مجلس التعاون
Gulf Health Council

SNIC
INSURANCE

t'azur

سوليدرتي
SOLIDARITY
Al Ahlia Insurance

AXA

يوسف محمود حسين ذ.م.م
Yousuf Mahmood Husain W.L.L

BIA
جمعية التأمين البحرينية
BAHRAIN INSURANCE ASSOCIATION

المجلس الأعلى للصحة ينظم حفل عشاء احتفاء بالمشاركين في مؤتمر الضمان الصحي

أكد رئيس المجلس الفخر بقدوم هذا العدد الكبير من الوزراء وكبار المسؤولين في المنظمات الدولية والإقليمية والدول الشقيقة والصديقة ضمن مؤتمر الضمان الصحي الخليجي الذي يعتبر واحداً من أهم المؤتمرات التي تحرص المجلس لما لها من أثر مهم في التعرف على الجديد في مجال الضمان الصحي والتغطية الصحية الشاملة

أقام المجلس الأعلى للصحة حفل عشاء تكريماً للوفود المشاركة في «مؤتمر الضمان الصحي».

ورحب رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة في كلمته بالحضور في مملكة البحرين، ونقل لهم تحيات القيادة الرشيدة، وتمنياتها لهم بطيب الإقامة في مملكة البحرين.

وأكد رئيس المجلس الفخر بقدوم هذا العدد الكبير من الوزراء وكبار المسؤولين في المنظمات الدولية والإقليمية والدول الشقيقة والصديقة ضمن مؤتمر الضمان الصحي الخليجي الذي يعتبر واحداً من أهم المؤتمرات التي تحرص المجلس لما لها من أثر مهم في التعرف على الجديد في مجال الضمان الصحي والتغطية الصحية الشاملة.وقد عاش الحضور تجربة ثقافية وفنية متنوعة في حفل العشاء، معربين عن شكرهم وتقديرهم لمملكة البحرين على استضافة هذا الحدث الصحي الهام، منوهين بمستوى الحفاوة والتقدير من المجلس الأعلى للصحة وكافة الجهات المعنية في المملكة.

60
دولة مشاركة

شارك في المؤتمر أكثر من ٦٠ دولة

من جانبهم، أعرب المشاركون في المؤتمر والمعرض الخليجي الأول للضمان الصحي عن خالص شكرهم وتقديرهم لصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء على تفضله بوضع الفعالية تحت رعايته الكريمة، وهو الأمر الذي شكّل عنصر قوة ونجاح كبيرين للمؤتمر،

مشيدين بالجهود التي تبذلها الحكومة برئاسة سموه في الاهتمام بالقطاع الصحي والتي نتج عنها تميز خدمات الرعاية الصحية والطبية في البحرين.

وأشادوا بحسن تنظيم المملكة للمؤتمر الذي جاء بمبادرة منها كأول مؤتمر من نوعه يعقد في العالم في هذا المجال، وهو ما يؤكد اهتمام المملكة وصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بشكل خاص بقضايا الصحة.

ورأوا أن المؤتمر يعد بادرة تحسب لمملكة البحرين التي سيكون لها الريادة في هذه المؤتمرات، لاسيما وأن المؤتمر يحضره كبار الشخصيات في مجال الصحة عالميا ويناقش العديد من الموضوعات الصحية الهامة.

وأكدوا أن اهتمام مملكة البحرين بالقطاع الصحي يحظى بكل التقدير، وأن جميع المشاركين في المؤتمر يسيرون في تطابق مع توجيهات صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء ورؤيته الحكيمة الداعمة لأهمية تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون في مجال الصحة.

15

متحدث

شارك في المؤتمر
أكثر من ١٥ متحدث دولي

برنامج الضمان الصحي الوطني

التغطية الصحية الشاملة

صحتي
ehat

«اللجنة التنسيقية» برئاسة صاحب السمو ولي العهد تناقش مستجدات «صحتي»

تضطلع اللجنة التنسيقية بدور بارز في دعم برنامج الضمان الصحي

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء اجتماع اللجنة التنسيقية ٢٢٢، حيث ناقشت اللجنة التنسيقية مستجدات المشروع الوطني للصحة «صحتي». كما استعرضت القوانين التجارية المتصلة بالمعاملات والسجلات الإلكترونية.

صدور القانون يوم تاريخي وعلامة فارقة في مسيرتنا التنموية
قانون الضمان الصحي يوفر التغطية الصحية الشاملة للجميع...

رفع معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى- حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظه الله ورعاه وحكومة وشعب مملكة البحرين بمناسبة إصدار قانون الضمان الصحي الوطني رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨.

وقال معاليه :» بوافر الفخر والاعتزاز نزف لقيادتنا الرشيدة وعموم شعب البحرين التهاني والتبريكات بصدور هذا القانون الذي يمثل - بإذن الله- عهداً جديداً من الخير والصحة للمواطنين الأعزاء وللمقيمين على أرض مملكتنا الطيبة، ويعكس ما تتطلع إليه قيادتنا من خير ونماء في إطار المسيرة التنموية الشاملة والتي جعلت من الإنسان محورها الأول والأخير، مؤكداً أنّ الحكومة الموقرة ستتكفل بالتغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين ولن يتغير الوضع الحالي إلا للأفضل.

وأشار الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة إلى أن مشاريع المجلس الأعلى للصحة من أبرزها قانون الضمان الصحي حظيت بكامل الدعم والمساندة من الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله ورعاه، وكذلك أخذ القانون نصيباً وافراً من جهود اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظه الله ورعاه، وخصوصاً المتابعة الحثيثة لجميع مراحل ومتطلبات برنامج الضمان الصحي الوطني (صحتي) الذي سيضع المملكة في الصدارة دائماً على مستوى خارطة الخدمات الصحية.

وأكد معاليه في هذا الصدد :» إنّ إنجازات المجلس المتوجة بصدور قانون الضمان الصحي تعكس الإرادة الصلبة المستمدة من توجيهات وتطلعات القيادة الرشيدة، لذا فقد بادر المجلس الأعلى للصحة وبالشراكة مع العديد من الجهات الرسمية وفي مقدمتها وزارة الصحة وبيوت الخبرة العالمية بإعداد استراتيجتنا الصحية (الخطة الوطنية للصحة) المبنية على الدراسات الواقعية لاحتياجات المجتمع البحريني من الرعاية الصحية.

ويهدف قانون الضمان الصحي إلى توفير المتطلبات الصحية للمواطنين والمقيمين، وتقديم خدمات صحية فعالة ذات جودة عالية وحسن استخدام الموارد للحصول على أفضل النتائج وكفالة حقوق المريض وأهمها حقه في اختيار مقدم الخدمة، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتقديم الخدمات الأساسية والتكميلية كمنافس للقطاع العام، هذا فضلاً عن تطوير نظام الحوكمة والترخيص لضمان المستويات المقبولة لتقديم الخدمة، وتشجيع مقدمي الخدمة للحصول على شهادات الاعتماد الوطنية والدولية حتى يتم التنافس فيما بينهم على جودة الخدمات المقدمة.

وأضاف معاليه قائلاً:» لا شك أنّ قانون الضمان الصحي الوطني الذي توج بالمصادقة السامية لجلالة الملك المفدى يعد نقلة تاريخية في مسيرة تطوير الخدمات الصحية في مملكة البحرين، حيث يهدف القانون الى توفير منظومة صحية متكاملة ذات جودة عالية تتسم بالمرونة والاستدامة، جاذبة للاستثمار وتكفل الحرية للجميع في اختيار مقدم الخدمة الصحية وتقديم خدمات صحية عادلة وتنافسية ضمن إطار يحمي حقوق كافة الأطراف، كما يمثل علامة فارقة من علامات النهضة الحضارية في العهد الزاهر لجلالة الملك، وخير دليل على ما يوليه جلالته من رعاية دائمةٍ للقطاع الصحي في المملكة، كما يشكل امتداداً لمسيرة الخير في مملكتنا الغالية التي تحوز دوماً قصب السبق والريادة في شتى المجالات».

لقاء تعريفي بشأن مستجدات الضمان الصحي مع رؤساء المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة

تحت رعاية معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، نظم المجلس الأعلى للصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية لقاءً تعريفياً مع ممثلي المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة بشأن مستجدات برنامج الضمان الصحي الوطني لمملكة البحرين (صحي)، في فندق ويندهام غراند في خليج البحرين.

ورحب معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة بالمشاركين في اللقاء، مؤكداً معاليه أنّ قانون الضمان الصحي رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى هو بوابة مشروع الضمان الصحي الوطني في مملكة البحرين، وسيساهم في تطبيق المشروع من مختلف جوانبه خصوصاً ما يتعلق بتشكيل المؤسسات المندرجة وتنظيم وتأطير العلاقة بين مكونات المشروع.

وأكد معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة أنّ مملكة البحرين تعكف حاليًا على إعداد مشروع الضمان الصحي لتوفير مظلة علاج شاملة لكل المرضى من المواطنين والمقيمين بالبحرين، ليصبح الضمان الصحي مظلة صحية، لتأمين تغطية تكلفة الخدمات الصحية للبحرينيين والمقيمين، مؤكداً بأن القطاع العام والخاص سيكونان مزودين للخدمة، منوهاً إلى وجود فرص واعدة أمام المستشفيات الخاصة لعلاج المقيمين، فضلاً عن المواطنين الراغبين في الاستفادة من الخدمات المتاحة ضمن الرزمة الصحية الاختيارية.

وأشار معاليه إلى استعداد المجلس الأعلى للصحة لتقديم الدعم الكامل لجميع القطاعات الصحية بالبحرين بما يحقق الجودة والتنافسية والتكامل من أجل تحسين جودة الخدمات للمواطنين، حيث يهدف برنامج الضمان الصحي (صحتي) إلى بناء نظام صحي متميز يركز على المريض على أساس معايير عالية الجودة والاستدامة في توفير الخدمات الصحية، بما يتماشى مع الخطة الوطنية للصحة لمملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥).

من جانبه قدم الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة السيد إبراهيم النواخذة خلال اللقاء عرضاً حول الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الضمان الصحي الوطني الذي سيطبق مع بداية العام ٢٠١٩، إذ يهدف القانون إلى توفير منظومة صحية جديدة في المملكة تستهدف تعزيز حق المستفيد من الخدمة الصحية في اختيار مقدم الخدمة والذي من شأنه أن يخلق سوقاً تنافسية بين مقدمي الخدمة (المستشفيات) ومشتريها (شركات التأمين).

من جانبها، رحبت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، سعادة الدكتورة مريم عذبي الجلاهمة، برعاية رئيس المجلس الأعلى للصحة، مؤكدة أن الهيئة وبتوجيهات من الرئيس تحرص على تعزيز منظومة الرقابة على المؤسسات الصحية في مملكة البحرين وفق أعلى معايير الجودة العالمية من خلال برنامج الاعتماد الوطني للمؤسسات الصحية العامة والخاصة، حيث إذ إن هذا الاعتماد يعد حجر أساس لتطبيق برنامج الضمان الصحي الوطني الذي تعكف مملكة البحرين على تطبيقه.

كما بينت أن هناك مهام جديدة نص عليها قانون الضمان الصحي ستضاف إلى مهام الهيئة وهي الرقابة على مزودي الرزم التأمينية ومقدمي الخدمات لضمان استيفاؤهم للتغطية الصحية بالرزم حسب القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للصحة.

وبدورهم، تقدم ممثلو المستشفيات والمؤسسات الصحية المشاركة في اللقاء بجزيل الشكر والامتنان إلى معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة على إتاحة الفرصة لمشاركتهم في الاطلاع على مستجدات برنامج الضمان الصحي وتبادل وجهات النظر فيما يخدم القطاع الصحي، وكذلك للجهود التي يبذلها المجلس والهيئة لتقديم أفضل الخدمات الصحية، مثنين على حرص المجلس على التواصل المستمر مع المعنين بالقطاع الصحي وإشراك ممثلي القطاع الصحي الخاص في كافة مراحل المشروع.

فرص واعدة أمام
المستشفيات الخاصة
لعلاج المقيمين، فضلاً
عن المواطنين الراغبين
في الاستفادة من الخدمات
المتاحة ضمن الرزمة الصحية
الاختيارية

الشراكات المحلية

التعاون المثمر

مجلس النواب

القائد العام يشيد بجهود «الأعلى للصحة» في تطوير الخدمات الصحية

أشاد القائد العام لقوة دفاع البحرين، المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، بالجهود الطبية وبالدور الكبير المبذول الذي يقدمه المجلس الأعلى للصحة، لكافة المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين، من خلال تطوير الخدمات الصحية وتحسين جودتها بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في مختلف التخصصات الطبية.

ورحب القائد العام لقوة دفاع البحرين، لدى استقباله في مكتبه بالقيادة العامة، برئيس المجلس الأعلى للصحة، الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة .

معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة وسعادة وزيرة الصحة في زيارة تفقدية لمخازن الأدوية بالسلمانية

قام معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة وبحضور سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة والدكتور وليد خليفة المانع وكيل وزارة الصحة وسيما زينل مديرة إدارة الخدمات المساندة وعدد من المسئولين بزيارة تفقدية لإدارة التجهيزات والمواد بوزارة الصحة بمنطقة السلمانية، حيث تم الإطمئنان على مستوى توفير الأدوية مختلف المواد الطبية بمخازن وزارة الصحة .

وقد اطلع معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة وسعادة وزيرة الصحة والمسئولين خلال الزيارة التفقدية على أقسام المخازن الرئيسية ومهام استلام وتفريغ الأدوية بالمخازن التابعة لوزارة الصحة والتي تخضع لعدة إجراءات رقابية لضمان وصول الأدوية بكل يسر ومأمونية.

هذا وقد أكد معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة أثناء الزيارة على أهمية توافر كافة الأدوية وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتغطية المخزون الدوائي بشكل فوري ومتواصل لصالح المرضى من المواطنين والمقيمين في المملكة . كما أكد معاليه على أهمية التنسيق والتعاون بين كافة الجهات بالقطاع الصحي في المملكة وذلك لتغطية هذه الاحتياجات التي تأتي ترجمة لتوجيهات القيادة الحكيمة حفظها الله والحرص والاهتمام على وصول الأدوية بكل سهولة ويسر إلى المرضى وتلبية احتياجاتهم من الأدوية والمواد الطبية.

كما أكدت سعادة وزيرة الصحة من جهتها خلال الزيارة التفقدية على أن الوزارة ماضية في تنفيذ خططها التنسيقية بشكل دقيق ومتواصل لمتابعة آلية عمل مخازن الأدوية من حيث استكمال توفير الشحنات اللازمة وتخزينها ومن ثم توزيعها إلى جانب مهام التأكد من سلامة المخزون الدوائي بالمستودعات التابعة للوزارة .

كما أثنت سعادة وزيرة الصحة على مستوى الكفاءة الذي تتمتع بها فرق العمل بالمخازن وذلك من خلال جهودهم الملموسة تجاه التدقيق ومراجعة الإجراءات وتطبيق الخطط قصيرة وبعيدة المدى.

المجلس الأعلى للصحة و «بتلكو» يوقعان اتفاقية تعاون مشتركة

دعم ومساندة مبادرات التحول في القطاع الصحي وتوفير الحلول التقنية المتطورة وتقديم الخدمات الاستشارية والتقنية لبرنامج الضمان الصحي الوطني «صحتي»

في إطار التعاون المشترك بين الطرفين، وقع المجلس الأعلى للصحة وشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) اتفاقية تعاون مشتركة في دعم برنامج الضمان الصحي الوطني (صحتي)، وذلك بمقر المجلس بمرفأ البحرين المالي.

ووقع الاتفاقية من جانب المجلس رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، ورئيس مجلس إدارة شركة «بتلكو» معالي الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة، وذلك بحضور عدد من كبار المسؤولين في الأمانة العامة للمجلس والإدارة التنفيذية في الشركة.

وبموجب الاتفاقية ستساهم بتلكو بـ ٨٥٠ ألف دينار لدعم مبادرات تطوير القطاع الصحي في المملكة.وتهدف اتفاقية التعاون المشتركة إلى تعزيز العمل الوثيق بين المجلس والشركة في تطبيق مشاريع تخص الضمان الصحي والعمل على توصيل الجهات الصحية بنظام الضمان الصحي والعمل مع المجلس الأعلى للصحة على عملية التخطيط في مرحلة تطبيق وتوصيل الجهات الصحية فضلاً عن تمويل الاستشارات لمشروع التسيير الذاتي للمستشفيات ومشروع الضمان الصحي.

وستساهم بتلكو في خدمة القطاع الصحي في البحرين من خلال ربط الملفات والنظم الطبية بين مختلف المراكز الصحية والمستشفيات العاملة

في البـلاد، والتـي سـتكون ضرورة ملحـة بعـد البـدء بتطبيـق مـشروع الضـمان، والـذي سـتتحول بموجبـه وزارة الصحـة إلى منظـم، في حـين تعمـل المراكـز والمستشـفيات كمقدمـي خدمـة.

وتعـد «بتلكـو» الشركـة الأولى في المملكـة في مجـال الخدمـات السـحابية. وتمتـاز محفظـة بتلكـو الشـاملة مـن الخدمـات السـحابية بعـدد مـن العـروض المقدمـة للقطاعـات المختلفـة مـن بينهـا البنيـة التحتيـة السـحابية كخدمـة، وخدمـات التعـاون السـحابية، وسـتوفر الشركـة بموجـب الاتفاقيـة خدمـات السـحابية لمبـادرات الضـمان الصحـي مـن خـلال هيئـة المعلومـات والحكومـة الالكترونيـة. كـما وسـتعمل «بتلكـو» مـع المجلـس الأعـلى للصحـة؛ مـن أجـل التباحـث في كيفيـة مسـاعدة الشركـة في الربـط والاتصـالات بـين سـجلات المستشـفيات والمراكـز الصحية ببعضهـا، مـما يتيـح للمـرضى اختيـار أي مستشـفى يختارونـه ضمـن منظومـة المـشروع الوطنـي للضـمان الصحـي.

وبهـذه المناسـبة صرح معـالي الفريـق طبيب الشـيخ محمـد بـن عبدالله آل خليفـة قائـلاً: إننـا في المجلـس الأعـلى للصحـة نفخـر بالتعـاون مـع شركـة الاتصـالات البحرينيـة الرائـدة «بتلكـو»، ونشـكر مسـاهمتها السـخية في دعـم ومسـاندة مبـادرات التحـول في القطـاع الصحـي و توفـير الحلـول التقنيـة المتطـورة وتقديـم الخدمات الاستشـارية والتقنيـة لبرنامـج الضـمان الصحـي الوطنـي «صحتـي» الـذي دخـل حيـز التنفيـذ بعـد إقـرار حـضرة صاحـب الجلالـة الملـك حمـد بـن عيـسى آل خليفـة حفظـه اللـه ورعـاه للقانـون رقـم ٢٣ لسـنة ٢٠١٨ المتضمـن إصـدار قانـون الضـمان الصحـي».

رئيس المجلس الأعلى للصحة يبحث مع جمعية المستشفيات الخاصة تسهيل الإجراءات للقطاع الصحي الخاص

ترأس رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة الاجتماع التنسيقي مع جمعية المستشفيات الخاصة بمشاركة رئيس جمعية المستشفيات الخاصة الدكتورعبد الوهاب محمد وعدد من أعضاء الجمعية وذلك بحضور الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية د.مريم عذبي الجلاهمة والأمين العام للمجلس السيد إبراهيم علي النواخذة.

وفي بداية اللقاء، رحّب معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة برئيس وأعضاء جمعية المستشفيات الخاصة، وعبّر معاليه عن سعادته لمناقشة المواضيع المتعلقة بالقطاع الصحي الخاص بمملكة البحرين وتبادل وجهات النظر مع ممثلي القطاع الصحي الخاص بوصفهم شريكاً رئيسياً ومهماً في تقديم الخدمات الصحية.

الاجتماع التنسيقي بين المجلس الأعلى للصحة وجمعية المستشفيات الخاصة

وأطلع معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة الحضورعلى مستجدات المبادرات الوطنية الهادفة لتعزيز قطاع الصحة وفي مقدمتها برنامج الضمان الصحي الوطني الذي يهدف إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية، مستعرضاً في هذا الصدد الخطوات القادمة لتطبيق الضمان الصحي بوصفه أحد المبادرات الرئيسة لتطوير جودة الخدمات الصحية في المملكة.

وناقش الاجتماع عدداً من الملاحظات والمقترحات من جمعية المستشفيات الخاصة، ووجه رئيس المجلس إلى اتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها، ومنها اقتراح بتعديل قانون ٢١ لسنة ٢٠١٨ بشأن المؤسسات الصحية الخاصة فيما يتعلق بفتح الإستثمار والغرامات، وقد تقرر بأن ترفع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بالتنسيق مع الجمعية بتصور لتدارك هذة المسألة وأقتراح تعديل القانون إذا تطلب ذلك.

الشراكات الدولية

جسور تعاون مع العالم

H.E. Lt. General Dr. Shaikh
2018 Korea - Bahra
Healthcare Forun
Tuesday, 30 Jan 2018
Diplomat Radisson Blu Hotel

تعزيز التعاون البحريني السعودي في المجال الصحي وتبادل الخبرات في إصلاح النظام الصحي

في سياق التنسيق الدائم والتعاون الأخوي المشترك بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة اجتمع رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة وبحضور وزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح في نادي كابتيل كلوب البحرين بمرفأ البحرين المالي مع معالي الدكتور توفيق فوزان الربيعة وزير الصحة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة والوفد المرافق بمناسبة زيارتهم للمملكة بهدف الاطلاع على الخدمات الصحية وملامح النظام الصحي بمملكة البحرين في سبيل التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين الشقيقين، وذلك بحضور قيادي الهيئات الصحية في كلا البلدين.

الاجتماع التنسيقي بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، ووزيرة الصحة فائقة الصالح، بمعالي وزير الصحة السعودي والوفد الكريم المرافق، لافتين إلى أهمية تعزيز التعاون الطبي والصحي مع المملكة العربية السعودية في كافة الأطر المؤسسية، وخصوصاً نظام الضمان الصحي الذي تعمل المملكتان على تطبيقه.

وأعرب رئيس المجلس الأعلى للصحة، ووزيرة الصحة عن اعتزازهما بالتوجيهات الدائمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي

العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، لتطوير كافة آفاق التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، وخصوصاً على صعيد القطاع الصحي والطبي.كما أشادوا بالنهضة الصحية الكبيرة التي تشهدها المملكة العربية السعودية الشقيقة في ظل قيادة ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

ثم استعرض الجانب البحريني مشاريع التطوير الشامل لقطاع الرعاية الصحية، وفي مقدمتها الخطة الوطنية للصحة في مملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي تشكل إحدى المبادرات الوطنية المهمة والمحطات البارزة في مسيرة المشروع الإصلاحي والتنموي لجلالة الملك المفدى، حيث جاءت الخطة مبنية على أسسٍ واضحة ومن أهمها الجودة في تقديم الخدمات الصحية، والاستدامة، والاختيار والعدالة لضمان أن تكون الخدمة الصحية بجودة عالية وآمنة».

وأوضح الجانب الصحي البحريني أنّ الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة ترتكز على عدة محاور منها خلق نظام صحي يتسم بالكفاءة والاستدامة يعطي الحرية للمريض في اختيار مقدم الخدمة الصحية له، واعتماد منهج الرعاية الصحية المتكاملة والمستدامة، ورفع مستوى جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية وضمان استمراريتها، وضبط أوجه الإنفاق على الخدمات الصحية وطرق تمويلها، واستقطاب الكوادر الطبية المؤهلة، وتشغيل نظم فعالة وقوية للمعلومات الصحية والصحة الإلكترونية، وتفعيل الحوكمة بشكل يحدد الأدوار القيادية للمؤسسات.

وأشار إلى أنّ مملكة البحرين خطوات ملموسة في طريق تنفيذ برنامج الضمان الصحي الوطني «صحتي» الذي يهدف إلى بناء نظام صحي متميز يرتكز على نظام الجودة والاختيار والاستدامة في تقديم الخدمات الصحية.

وبدورها، قدمت سعادة وزيرة الصحة إيجازاً عن الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة، خدمات الرعاية الأولية بالمراكز الصحية التي تقدم خدمات صحية علاجية ووقائية ذات جودة وكفاءة عالية وذلك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية لصالح المواطنين والمقيمين بمملكة البحرين، والتطويرات الكبيرة التي شملتها مثل الاطلاع على نظام الملف الصحي الإلكتروني ونظام الوصفة الإلكترونية وصرف الأدوية وغيرها من الأنظمة

التشـغيلية والمعلوماتيـة والإداريـة.

مـن جانبـه، أشـار وفـد المملكـة العربيـة السـعودية إلى أنّ وزارة الصحـة أطلقـت مؤخـراً العديـد مـن المبـادرات الجديـدة والنوعيـة التـي سـتحدث نقلـة نوعيـة في الخدمـات الصحيـة ضمـن مبـادرات برنامـج التحـول الوطنـي ٢٠٢٠ ، حيـث يسـتهدف برنامـج التحـول الوطنـي في القطـاع الصحي إيجـاد قيمـة مضافـة في «الصحـة» عـبر عـدد مـن المسـارات مثـل تحسـين النتائـج الصحيـة للمواطنـين وتيسـير حصـول النـاس عـلى الخدمـات الصحيـة، وتطويـر طريقـة تقديـم الرعايـة الصحيـة للمـرضى وغـير ذلـك، وسـيؤدي تحقيـق هـذه المسـارات، إلى توفـير رعايـة صحيـة متكاملـة ترتقـي لأرفـع المعايـير الدوليـة.

وفي ختـام الاجتـماع أكـد الطرفـان عـلى أهميـة اسـتمرار عقـد اللقـاءات التنسـيقية وورش العمـل المشـتركة بـين الطرفـين لتبـادل كافـة الخـبرات بـين البلديـن في مجـال تطبيـق برامـج الضـمان الصحـي عـلى المسـتوين الاسـتراتيجي والفنـي، بمـا يعـود بالخـير والنفـع عـلى جميـع المواطنـين في كلا البلديـن.

تعزيز أطر التعاون الشامل وتبادل الخبرات الصحية بين مملكة البحرين ودبي

تبادل الخبرات بين البلدين بشأن التغطية الصحية الشاملة

شهد العام ٢٠١٨ لبنة جديدة في صرح التعاون الصحي والطبي المشترك بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، وخصوصاً في النظم المطبقة في إدارة الضمان الصحي.

وشكلت زيارة رئيس هيئة صحة دبي معالي السيد/ حميد محمد القطامي للمملكة فرصة سانحة لبحث مجمل مبادرات التعاون، والاطلاع على الخدمات الصحية وملامح النظام الصحي، وتعزيز مجالات التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين الشقيقين وخصوصاً في مجال الضمان الصحي والتسيير الذاتي للمؤسسات الصحية ، وذلك بحضور رؤساء وقياديي الهيئات الصحية في كلا البلدين.

وفي هذا الصدد، ترأس رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة وبحضور وزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح الاجتماع مع معالي السيد/ حميد بن محمد القطامي وضم قيادات هيئة الصحة بدبي، وكبار المسؤولين في المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة في مملكة البحرين، بحضور كبار مسؤولي

الهيئـات الصحيـة في كلا البلديـن.
ورحـب معـالي رئيـس المجلـس الأعـلى للصحـة وسـعادة وزيـرة الصحـة بزيـارة الوفـد الإمـاراتي الشـقيق، وأعربـا عـن اعتزازهـما بالتوجيهـات الدائمـة لحضرة صاحـب الجلالـة الملك حمد بن عيسى آل خليفـة عاهـل البـلاد المفـدى، وصاحـب السـمو الملـكي الأمـير خليفـة بـن سـلمان آل خليفـة رئيـس الـوزراء، وصاحـب السـمو الملـكي الأمـير سـلمان بـن حمـد آل خليفـة ولي العهـد نائـب القائـد الأعـلى النائـب الأول لرئيـس مجلـس الـوزراء، لتطويـر كافـة آفـاق التعـاون الثنائي بـين البلدين الشـقيقين في مختلـف المجـالات، وخصوصـاً عـلى صعيـد القطـاع الصحـي والطبـي.
كـما اثنـوا عـلى المشـاريع والمبـادرات الصحيـة الرائـدة في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة الشـقيقة، بقيـادة صاحـب السـمو الشـيخ خليفـة بـن زايـد آل نهيـان، رئيـس الدولـة، ومـؤازرة صاحـب السـمو الشـيخ محمـد بـن راشـد آل مكتـوم نائـب رئيـس الدولـة رئيـس مجلـس الـوزراء حاكـم دبي ودعـم مـن قبـل صاحـب السـمو الشـيخ محمـد بـن زايـد آل نهيـان ولي عهـد أبوظبـي نائـب القائـد الأعـلى للقـوات المسـلحة.
وأشـار معـالي الشـيخ محمـد بـن عبدالله آل خليفـة وسـعادة وزيـرة الصحـة الأسـتاذة فائقـة الصالـح إن مملكـة البحريـن ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، تربطهـما علاقـات تاريخيـة ممتـدة ومصـير مشـترك وأهدافـاً مسـتقبلية واعـدة، تتفضـل برعايتهـا القيـادة الرشـيدة في كلا البلديـن، وهـو مـا يؤسـس لتعزيـز التعـاون المثمـر بـين المجلـس الأعـلى للصحـة ووزارة الصحـة بمملكـة البحريـن وهيئـة الصحـة بـدبي، فيـما نـوه بأهميـة تبـادل الزيـارات والخبـرات، وفـق برنامـج عملـي يسـتفيد منـه الطرفـان .
وأوضـح معاليـه أنّ مكانـة دبي، ومـا تشـهده عـلى مسـتوى القطـاع الصحـي عـلى وجـه التحديـد تمثـل تجربـة متميزة ورائـدة يشـار إليهـا بالبنـان، مؤكـداً حـرص مملكـة البحريـن عـلى الاطـلاع عـلى تجربـة دبي، وخاصـة مـا يتصـل منهـا بمنظومـة الضـمان الصحـي، التـي تسـعى المملكـة إلى تحديثهـا، لتشـمل مواطنـي مملكـة البحريـن والمقيمـين فيهـا.
ثـم اسـتعرض الجانـب الصحـي البحرينـي مشـاريع التطويـر الشـامل لقطـاع الرعايـة الصحيـة، وفي مقدمتهـا الخطـة الوطنيـة للصحـة في مملكـة البحريـن (٢٠١٦-٢٠٢٥) التـي تشـكل إحـدى المبـادرات الوطنيـة المهمـة والمحطـات البـارزة في مسـيرة المشروع الإصلاحـي والتنمـوي لجلالـة الملـك المفـدى، حيـث جـاءت الخطـة مبنيـة عـلى أسـسٍ واضحـة ومـن أهمهـا الجـودة في تقديـم الخدمـات الصحيـة، والاسـتدامة، والاختيـار والعدالـة لضـمان أن تكـون الخدمـة الصحيـة بجـودة عاليـة وآمنـة.
وأوضـح الجانـب الصحـي البحرينـي أنّ الخطـة الوطنيـة للصحـة ترتكـز عـلى عـدة محـاور منهـا خلـق نظـام صحـي يتسـم بالكفـاءة والاسـتدامة يعطـي الحريـة للمريـض في اختيـار مقـدم الخدمـة الصحيـة لـه، واعتـماد منهـج الرعايـة الصحيـة المتكاملـة والمسـتدامة، ورفـع مسـتوى جـودة وسـلامة خدمـات الرعايـة الصحيـة وضـمان اسـتمراريتها، وضبـط أوجـه الإنفـاق عـلى الخدمـات الصحيـة وطـرق تمويلهـا، واسـتقطاب الكـوادر الطبيـة المؤهلـة، وتشـغيل نظـم فعالـة وقويـة للمعلومـات الصحيـة والصحـة الإلكترونيـة، وتفعيـل الحوكمـة بشـكل يحـدد الأدوار القياديـة للمؤسسـات، مؤكديـن في هـذا الإطـار خطـوات ملموسـة في طريـق تنفيـذ برنامـج الضـمان الصحـي الوطنـي «صحتـي» الـذي يهـدف إلى بنـاء نظـام صحـي متميـز يرتكـز عـلى نظـام الجـودة والاختيـار والاسـتدامة في تقديـم الخدمـات الصحيـة.
مـن جانبـه، أكـد معـالي السـيد / حميـد محمـد القطامـي رئيـس مجلـس الإدارة المديـر العـام لهيئـة الصحـة بـدبي أن إمكانيـات الهيئـة وتجاربهـا الناجحـة في خدمـة المجلـس الأعـلى للصحـة في مملكـة البحريـن، وسـتكون متاحـة لتعزيـز توجهـات المجلـس وأهدافـه، لافتـاً إلى أن الهيئـة لديهـا الاسـتعداد لدعـم جميـع الجهـود التطويريـة في الـدول الشـقيقة، وهـو منهـج عمـل تسـتمده صحـة دبي مـن فكـر صاحـب السـمو الشـيخ محمـد بـن راشـد آل مكتـوم نائـب رئيـس الدولـة رئيـس مجلـس الـوزراء حاكـم دبي، الـذي طالمـا يوجـه سـموه بفتـح أطـر التعـاون المثمـر مـع البلـدان الشـقيقة، وأعـرب معـالي القطامـي عـن سـعادته بزيـارة وفـد دولـة الإمـارات وإتاحـة الفرصـة لـه والوفـد المرافـق للإطـلاع عـلى تجربـة الصحـة في مملكـة البحريـن.

مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية تؤكدان تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال الضمان الصحي

اجتمع رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، ووزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح مع وفد وزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية برئاسة وكيل الوزارة للتخطيط والتحول وقائد مكتب تحقيق الرؤية سعادة الدكتور خالد بن محمد الشيباني الذي يزور مملكة البحرين بدعوة من المجلس الأعلى للصحة وذلك لبحث تعزيز التعاون بين البلدين في برنامج الضمان الصحي الوطني «صحتي»، وذلك بحضور وكيل وزارة الصحة الدكتور وليد المانع والأمين العام للمجلس الأعلى للصحة إبراهيم النواخذة والوكيل المساعد للرعاية الأولية بوزارة الصحة الدكتورة منال العلوي وعدد من كبار مسؤولي القطاع الصحي في البلدين.

ورحب رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، ووزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح، بالوفد السعودي الزائر، وأكد ترحيبهما بتعزيز التعاون

رئيس المجلس الأعلى للصحة ووزيرة الصحة يجتمعان مع الوفد السعودي

الطبي والصحي مع المملكة العربية السعودية في كافة الأطر المؤسسية، وخصوصاً نظام الضمان الصحي الذي تعمل المملكتان على تطبيقه.

وخلال الاجتماع أعرب رئيس المجلس الأعلى للصحة، ووزيرة الصحة عن اعتزازهما بالتوجيهات الدائمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، مؤكدين دعم حكومة مملكة البحرين برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، لتطوير التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، وخصوصاً على صعيد القطاع الصحي والطبي.

واستعرض معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة وسعادة الوزيرة فائقة بنت سعيد الصالح مشاريع التطوير الشامل لقطاع الرعاية الصحية، وفي مقدمتها الخطة

الوطنيــة للصحــة في مملكــة البحريــن (٢٠١٦-٢٠٢٥) التــي تشــكل إحــدى المبــادرات الوطنيــة المهمــة والمحطــات البــارزة في مســيرة المــشروع الإصلاحــي والتنمــوي لجلالــة الملــك المفــدى، حيــث حيــث جــاءت هــذه الخطــة مبنيــة عــلى أسسٍ واضحــة ومــن أهمهــا الجــودة في تقديــم الخدمــات الصحيــة، والاســتدامة، والاختيــار والعدالــة لضــمان أن تكــون الخدمــة الصحيــة بجــودة عاليــة وآمنــة».

وأوضــح رئيــس المجلــس الأعــلى للصحــة أنّ الخطــة الاســتراتيجية الوطنيــة للصحــة ترتكــز عــلى عــدة محــاور منهــا خلــق نظــام صحــي يتســم بالكفــاءة والاســتدامة يعطــي الحريــة للمريــض في اختيــار مقــدم الخدمــة الصحيــة لــه ، واعتــماد منهــج الرعايــة الصحيــة المتكاملــة والمســتدامة ، ورفــع مســتوى جــودة وســلامة خدمــات الرعايــة الصحيــة وضمان اســتمراريتها ، وضبــط أوجــه الإنفــاق عــلى الخدمــات الصحيــة وطــرق تمويلهــا ، واســتقطاب الكــوادر الطبيــة المؤهلــة، وتشــغيل نظــم فعالــة وقويــة للمعلومــات الصحيــة والصحــة الإلكترونيــة، وتفعيــل الحوكمــة بشــكل يحــدد الأدوار القياديــة للمؤسســات.

وأشــار معاليــه إلى أنّ مملكــة البحريــن خطــت خطــوات ملموســة في طريــق تنفيــذ برنامــج الضــمان الصحــي الوطنــي «صحتــي» الــذي يهــدف إلى بنــاء نظــام صحــي متميــز يرتكــز عــلى نظــام الجــودة والاختيــار والاســتدامة في تقديــم الخدمــات الصحيــة.

مــن جانبــه، اســتعرض وكيــل وزارة الصحــة الســعودية للتخطيــط والتحــول ســعادة الدكتــور خالــد بــن محمــد الشــيباني عرضــاً مفصــلاً عــن برنامــج التحــول الوطنــي للمســاهمة في تحقيــق أهــداف «رؤيــة المملكــة العربيــة الســعودية ٢٠٣٠»، موضحــاً أنّ وزارة الصحــة بــدأت في إطــلاق سلســلة مــن المبــادرات الجديــدة والنوعيــة التــي ســتحدث نقلــة نوعيــة في الخدمــات الصحيــة، ضمــن ٤٠ مبــادرة تطلــق تباعــاً تــم إقرارهــا كجــزء مــن مبــادرات برنامــج «التحــول الوطنــي ٢٠٢٠».

ووأكــد الشــيباني أنّ برنامــج التحــول الوطني في القطــاع الصحــي يســتهدف إيجــاد قيمــة مضافــة في «الصحــة» عــبر عــدد مــن المســارات مثــل تحســين النتائــج الصحيــة للمواطنــين وتيســير حصــول النــاس عــلى الخدمــات الصحيــة، وتحقيــق هــذه المســارات ســوف يــؤدي، بحــول اللــه، إلى توفــير رعايــة صحيــة متكاملــة ترتقــي لأرفــع المعايــير الدوليــة.

وأشــار الوفــد الســعودي إلى أنّ مــن أبــرز مبــادرات الصحــة للتحــول الوطنــي هــو إطــلاق برنامــج الضــمان الصحــي الــذي يهــدف إلى تمكــين المواطنــين مــن الاشــتراك في تأمــين صحــي مناســب يتيــح لهــم الحصــول عــلى الخدمــة في القطاعــين العــام والخــاص مــن خلال:تأســيس مركــز وطنــي للتأمــين الصحــي وصنــدوق مرتبــط به يغطــي المواطنــين بالتكامل مــع مجلــس الضــمان الصحــي التعــاوني.

كــما تشــمل الرؤيــة الســعودية مبــادرة «التحــول المؤســسي» لمرافــق الرعايــة الصحيــة، وتهــدف إلى فصــل تقديــم الخدمــات الصحيــة عــن «الصحــة»، ونقلهــا إلى شركات حكوميــة تتنافــس عــلى أســاس الجــودة والكفــاءة والإنتاجيــة. كــما تســعى إلى الوصــول إلى الرعايــة الصحيــة لكافــة الفئــات الســكانية، وهــذا الوضــع الجديــد ســيؤدي الى تركيــز «الصحــة» عــلى دورهــا التنظيمــي والإشرافي.

وفد من وزارة الصحة والمجلس الأعلى للصحة يشارك في أعمال الدورة ١٤٢ للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية

شاركت وزيرة الصحة فائقة الصالح ووفد من الوزارة والمجلس الأعلى للصحة ممثلاً بالمستشارة زهرة بدر في أعمال الدورة ١٤٢ للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، والتي عُقدت في الفترة ٢٢ إلى ٢٧ يناير الجاري بالمقر الرئيس لمنظمة الصحة العالمية بجنيف.

وقالت الصالح إنه تم في الدورة مناقشة عدد من الموضوعات ذات الأولوية الاستراتيجية، أهمها مسودة برنامج العمل العام الـ١٣ لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٣ والذي يمثل رؤية استراتيجية رفيعة المستوى فيما يتعلق بعمل المنظمة، ويستند في وضعه إلى أهداف التنمية المستدامة، ويتمحور حول تحقيق ٣ أهداف ذات أولويات استراتيجية مترابطة؛ لضمان تمتع الجميع بالحياة مع التمتع بالصحة والعافية في جميع الأعمار وهي التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، ومواجهة الطوارئ الصحية، وتعزيز صحة المجموعات السكانية

وأشارت إلى أن الاجتماعات تطرقت إلى موضوع الصحة البيئية وتغير المناخ، ومعالجة النقص العالمي في الأدوية واللقاحات وإتاحتها، والنشاط البدني من أجل الصحة، وتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال، والخطة العالمية للقاحات، هذا إلى جانب الأمور الإدارية وحوكمة المنظمة، وتقارير اللجان المنضوية تحت المجلس التنفيذي.

رئيس المجلس يرعى المنتدى الكوري البحريني الصحي

تشجيع التعاون الثنائي بين مملكة البحرين وجمهورية كوريا في القطاع الصحي وتبادل الخبرات في مجال السياسات الصحية والانظمة المتطورة للرعاية الصحية

طالب الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة القطاع الخاص الصحي في البحرين بأخذ زمام المبادرة في الاستفادة من التجربة الكورية الجنوبية في الشأن الصحي، لافتا إلى ان المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة يسعون للاستفادة من التطور الصحي في كوريا الجنوبية عبر توفير التدريب والاتصال الطبي وأيضا إمكانية سفر بعض الحالات الصعبة لتلقي العلاج هناك.

جاء ذلك في تصريحات صحفية على هامش المنتدى الكوري البحريني للرعاية الصحية الذي نظمته سفارة جمهورية كوريا في مملكة البحرين تحت رعاية رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق دكتور الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة.

وأضاف رئيس المجلس الأعلى للصحة ان ٨٥٪ من القطاع الصحي في كوريا الجنوبية يتكون من القطاع الخاص، لذلك يجب على القطاع الخاص في البحرين التحرك من اجل التواجد بشكل أكبر، موضحا ان المجلس الأعلى للصحة يسهل التواصل بين الجانب الكوري الجنوبي وبين

الجانب البحريني من اجل زيادة اللقاءات والتحرك بشكل إيجابي، والتواصل مع المصانع الطبية ومصانع الادوية في كوريا الجنوبية.

وأعرب رئيس المجلس الأعلى للصحة عن امله ان يكون هناك خلال الفترة القادمة استثمارات كورية جنوبية في المجال الطبي في البحرين، مشيرًا إلى ان زيارة الوفد الكوري الجنوبي هذه تأتي ضمن إطار البحث والاطلاع على الوضع الصحي والبنية التحتية والتشريعية في البحرين من اجل إيجاد نوع من الاستثمارات في المستقبل.

وقال انهم قاموا بتعريف الجانب الكوري الجنوبي على الأوضاع والنظم والقوانين في البحرين، وان انطباعهم كان جيدا عما شاهدوه من نظم وقوانين وإجراءات حول الاستثمار في البحرين.

وقد شهد المنتدى الذي يهدف إلى تشجيع التعاون الثنائي بين حكومتي مملكة البحرين وجمهورية كوريا في القطاع الصحي وتبادل الخبرات في مجال السياسات الصحية والانظمة المتطورة للرعاية الصحية مشاركة من ثلاث من ارقى الجامعات الطبية في جمهورية كوريا، وهي جامعة سيئول الوطنية والمركز الطبي لجامعة كوريا والنظام الصحي لجامعة يونسي (severance) وكذلك مركزا الأبحاث المتطورة لتحليل الجينات (CHA Meditech) والخلايا الجذعية (Macrogen)، حيث قدمت كل جهة مشاركة عرضا متكاملا لخدماتها في مجال الرعاية الطبية والسياحة العلاجية والخدمات المتاحة لمواطني الشرق الأوسط مع شرح المميزات الصحية المتكاملة التي تهدف إلى تشجيع التبادل الصحي والسياحة الطبية إلى جمهورية كوريا كونها في مصاف الدول المتقدمة في مجال الخدمات الطبية والرعاية الصحية.

ومن جهة النظراء المحليين، قدمت الدكتورة مريم الجلاهمة رئيسة الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية عرضا تفصيلياً يشرح التشريعات المستحدثة في قطاع الصحة في مملكة البحرين، وأيضا شاركت المدير العام للمعهد الكوري لتطوير الصناعة الطبية السيدة يم يونغ يي بعرض لأهم التطورات للسياسات الطبية المستحدثة في جمهورية كوريا وكيفية صياغتها على أرض الواقع لرعاية صحية أرقى وأكثر تطورا.

وفي تصريحه عن المنتدى البحريني الكوري للرعاية الصحية، والذي يقام للمرة الأولى في مملكة البحرين، قال السفير الكوري «كو هيون مو» ان أهم أهداف المنتدى الكوري البحريني للرعاية الصحية ٢٠١٨ هو السعي نحو ترقية وتقوية العلاقات الثنائية بين حكومتين واجهزتهما للرعاية الصحية». وتمنى أيضا أن «يكون المنتدى خطوة ناجحة جديدة على صعيد التعاون الثنائي بين جمهورية كوريا ومملكة البحرين وبما يصب في صالح الدولتين وقطاعيهما الصحي».

وتألف برنامج المنتدى من جلسات ثنائية استشارية مع ممثلي المستشفيات الجامعية ونظرائهم البحريين المهتمين بالشراكة الصحية مع جمهورية كوريا تلاها مجلس حضر فيه كبار حضور المنتدى وممثلي الجهات الكورية المختصة وتبعها العروض المفصلة في المنتدى الذي اختتم بعشاء تواصلي مكللا الفعالية بالنجاح والفرص الواعدة في تحقيق التعاون بين الدولتين.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للصحة قد وقع اتفاقا مع مؤسسة كوريا للتأمين الصحي والتقييم للمساعدة في إنشاء بنية تحتية لنظام المعلومات الصحية لتنفيذ البرنامج الوطني للتأمين الصحي الاجتماعي في مملكة البحرين.

رئيس المجلس الأعلى للصحة ووزيرة الصحة يبحثان تعزيز التعاون الصحي بين مملكة الحرين وكوريا الجنوبية

وزير الصحة الكوري يشيد بتوجيهات صاحب السمو رئيس الوزراء بتعزيز التعاون الصحي بين البلدين

اجتمع رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة ووزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح مع سعادة السيد بارك نيونغ هو، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية بجمهورية كوريا الجنوبية، وذلك بالعاصمة الكورية سيئول.

وأعرب معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة ووزيرة الصحة عن سعادتها باستمرار التنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين البحريني والكوري، مشيداً في هذا الإطار بالتعاون الوثيق بين مختلف المؤسسات الصحية البحرينية وفي مقدمتها المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة مع نظرائهم في جمهورية كوريا الجنوبية الصديقة.

وأوضح معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة إلى أن المباحثات مع وزير الصحة الكوري كانت إيجابية ومثمرة، حيث تم استعراض ملامح النظام الصحي ومشاريع التطوير الشامل بقطاع الرعاية الصحية بمملكة البحرين، وما تم تحقيقه من مكتسبات صحية انعكست على مستوى الخدمة

الصحيــة للمواطنــين والمقيمــين. وتــم التطــرق إلى الخطــة الوطنيــة للصحــة في مملكــة البحريــن (٢٠١٦-٢٠٢٥) التــي تشـكل إحـدى المبـادرات الوطنيـة المهمـة والمحطـات البـارزة في مسـيرة المـشروع الإصلاحـي والتنمـوي لجلالـة الملـك المفـدى. ، كـما عـبّر الجانبـان عـن ارتياحهـما مـن مسـتوى التعـاون في طريـق تنفيـذ برنامـج الضـمان الصحـي الوطني»صحتـي» الـذي يهـدف إلى بنـاء نظـام صحـي متميـز يرتكـز عـلى نظـام الجـودة والاختيـار والاسـتدامة في تقديـم الخدمـات الصحيـة. مـن جانبـه، أشـاد سـعادة السـيد بـارك نيونـغ هـو، وزيـر الصحــة والرعايــة الاجتماعيــة بجمهوريــة كوريــا الجنوبيــة بالعلاقــات الثنائيــة الراســخة والطيبــة التــي تربــط بــين البلديــن، معربــاً عــن اعتــزازه العميــق بالروابــط المشــتركة العريقــة بــين جمهوريــة كوريــا الجنوبيــة ومملكــة البحريــن ومجـالات التعـاون المثمـر بـين البلديـن في شـتى المجـالات، واسـتعداد كوريـا للتعـاون والتنسـيق مـع البحريـن في مختلـف مجـالات الصحـة التـي سـتؤدي إلى تنميـة القطـاع الصحـي. واسـتذكر الوزيـر الكـوري في هـذا الإطـار زيارة العمـل الناجحة التـي قـام بهـا إلى مملكـة البحريـن في الشـهر المـاضي، والتـي توجـت بلقـاء صاحـب السـمو الملـكي الأمـير خليفـة بـن سـلمان آل خليفـة رئيـس الـوزراء الموقـر حفظـه اللـه ورعـاه، حيـث أكـد سـموه خـلال اللقـاء حـرص مملكـة البحريـن عـلى تطويـر مجـالات التعـاون البحرينـي الكـوري وتعزيـزه ليشـمل مختلـف المجـالات ومنهـا التعـاون في مجـال الرعايـة الصحيـة والطبيـة، لافتـا سـموه إلى دعـم الحكومـة للارتقـاء بمسـتوى العلاقـات والتعـاون الثنـائي بـين البلديـن نحـو الأفضـل.

وقـد نـوه وزيـر الصحـة الكـوري بالتطـور الـذي تشـهده مملكـة البحريـن في المجـالات الصحيـة والعلاجيـة ومـا حققتـه مـن نقـلات نوعيـة تعكـس نجـاح سياسـة وبرامـج الحكومـة في إسـتراتيجيتها الصحيـة، مجـدداً اسـتعداد بـلاده لتعزيـز التعـاون مـع مملكـة البحريـن في المجـالات المختلـف، مؤكـداً أن زيارتـه للبحريـن فتحـت المزيـد مـن الآفـاق الجديـدة التي يمكـن العمل سـوياً بـين البلديـن، منوهـاً بمـا شـاهده مـن خدمـات صحيـة متميـزة تقدمهـا حكومـة مملكـة البحريـن لمواطنيهـا والمقيمـين فيهـا، وخصوصـاً في مجـال الرعايـة الصحيـة الأوليـة.

مـن جانبهـا أكـدت وزيـرة الصحـة سـعادة الأسـتاذة فائقـة بنـت سـعيد الصالـح أنـه مـن حسـن الطالـع أن تـأتي هـذه الزيـارة بعـد نحـو شـهر مـن توقيـع مذكـرة التفاهـم بـين وزارة الصحـة في مملكـة البحريـن ووزارة الصحـة والرعايـة الاجتماعيـة بجمهوريـة كوريـا الجنوبيـة للتعـاون في مجـال الرعايـة الصحية والعلـوم الطبيـة، حيـث اتفـق الطرفـان عـلى تشـجيع وتطويـر التعـاون في مجـال الرعايـة الصحيـة والعلـوم الطبيـة بمـا يعـود بالنفـع عـلى البلديـن في مجـال تطويـر الخدمـات الصحيـة.

وقـد نصـت بنـود المذكرة عـلى العمـل لتطويـر التعـاون في عددٍ مـن المجـالات ذات الاهتـمام المشـترك ليشـمل مجـالات مختلفـة مثـل السياسـات الصحيـة، وخدمـات الرعايـة الصحيـة، وإدارة المستشـفيات وتشـغيلها، وإحالـة المـرضى، إلى جانـب تدريـب وتعليـم القـوى العاملـة في الطـب وهندسـة الرعايـة الصحيـة والإدارة، والتكنولوجيـات الصحيـة القائمـة عـلى تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات. كذلـك شـملت مجـالات البحـوث المتعلقة بالطـب والمسـتحضرات الصيدلانيـة، إضافـة إلى السياسـات والبحـوث المتعلقـة بالأجهـزة الطبيـة ومسـتحضرات التجميـل، ومجـالات أخـرى ذات الاهتـمام المشـترك بـين الجانبـين.

وتطرقـت مذكـرة التفاهـم إلى أشـكال التعـاون، والمتمثلـة بتبادل المعلومـات والمعرفـة، وتبـادل الوفـود والخـبراء، وتبـادل الخبرات بشـأن المسـائل ذات الأولويـة لـكلا الطرفـين، والمشـاركة في المؤتمـرات وغيرهـا من المناسـبات الصحيـة، إلى جانب المشـاريع المشـتركة في مجـال الرعايـة الصحيـة، وكذلـك تحسـين فـرص الحصـول عـلى خدمـات الرعايـة الصحيـة لـدى الطرفـين.

وقـد أكـد الطرفـان عـلى ضرورة تعزيـز التعـاون المبـاشر بـين المنظـمات العامـة الصحيـة والمؤسسـات الطبيـة وشركات الأجهزة الطبيـة لـدى الطرفـين في المجـالات ذات الاهتـمام المشـترك.

رئيس المجلس الأعلى للصحة ووزيرة الصحة يجتمعان مع المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط

اجتمع معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة وبحضور سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة مع معالي الدكتور أحمد بن سالم المنظري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، بمناسبة زيارته للمملكة، بحضور وكيل وزارة الصحة الدكتور وليد خليفة المانع والأمين العام للمجلس الأعلى للصحة السيد إبراهيم علي النواخذة والوكيل المساعد للصحة للعامة الدكتورة مريم الهاجري والوكيل المساعد للصحة الأولية بوزارة الصحة الدكتورة منال العلوي، وذلك في مقر المجلس بالمرفأ المالي.

وفي مستهل الاجتماع، رحب معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة وسعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة بمعالي الدكتور أحمد بن سالم المنظري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، والذي يرافقه الدكتور إبراهيم الزيك ممثل منظمة الصحة العالمية للمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين.

وهنأ معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة، الدكتور أحمد بن سالم المنظري بمناسبة اختياره مديراً لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، متمنياً له التوفيق والسداد في كل ما سيبذله من جهود وبالتعاون لتطوير النظم الصحية والسياسات الصحية في دول الإقليم، ومؤكداً أن تعاون مملكة البحرين مع منظمة الصحة العالمية سيشهد مساراً متنامياً باستمرار.

وخلال اللقاء استعرض معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة وسعادة وزيرة الصحة مبادرات تطوير قطاع الصحة في مملكة البحرين، مبينين مدى تطور الأوضاع الصحية في مملكة البحرين والتي تحظى بدعم مستمر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين حفظهم الله ورعاهم، حيث أولوا مجال الصحة في المملكة جل اهتمامهم ورعايتهم المستمرة التي يفخر بها كل مواطن ومقيم على أرض مملكة البحرين.

وأوضح معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة إنّ مشروع التطوير الشامل لقطاع الرعاية الصحية، وفي مقدمته إقرار الخطة الوطنية للصحة في مملكة البحرين (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي أقرها مجلس الوزراء الموقر، شاكراً منظمة الصحة العالمية على الاستشارات التي قدمتها للمجلس بشأن هذه الاستراتيجية والتي تشكل خارطة طريق للقطاع الصحي في المملكة.

واستعرض معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة مع المدير الإقليمي لشرق المتوسط تطورات برنامج الضمان الصحي الذي توج بصدور قانون الضمان الصحي رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى هو بوابة التطبيق الرسمي لمشروع الضمان الصحي الوطني، حيث قطعت مملكة البحرين أشواطاً متقدمة في تنفيذ برنامج الضمان الصحي الذي يهدف إلى بناء نظام صحي متميز يرتكز على أسس الجودة والاختيار والاستدامة في تقديم الخدمات الصحية .

وفي هذا الصدد، أكد معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة وسعادة وزيرة الصحة حرص القطاع الصحي في مملكة البحرين على تحقيق شراكة مستدامة وفعالة ومثمرة مع المنظمات الدولية، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية المختلفة، مشيدين بالتعاون المتميز مع منظمة الصحة العالمية في مختلف السياسات والقضايا الصحية، حيث أن مملكة البحرين تعمل وفق نظرة عالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من جانبها، أشادت وزيرة الصحة سعادة الأستاذة فائقة بنت سعيد الصالح بالتعاون القائم والمثمر مع منظمة الصحة العالمية، مشيرة إلى أنّ أهداف التنمية المستدامة وخصوصاً المعنية بالصحة تحظى باهتمام ودعم كبير من قبل حكومة مملكة البحرين الموقرة، فإنّ وزارة الصحة تسعى من خلال تحديد أبرز الأهداف الإنمائية التي استراتيجية تحسين الصحة إلى السير قدماً نحو تطوير

الاجتماع مع المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

استثمار اللقاء لتعزيز مسيرة التعاون من خلال المباحثات ومتابعة تنفيذ المشاريع مع منظمة الصحة العالمية، بما يسهم في تطوير الرؤية المستقبلية في مختلف المجالات الصحية، وبما يتوافق والأهداف والغايات التي تتبناها المنظمة وتتوائم مع تطلعات مملكة البحرين في المجال الصحي

الشراكة الفعلية والاستفادة من القدرات والإمكانيات المتاحة والخبرات العالمية المتميزة في مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الصحية ومجمل السياسات التطويرية المرتبطة بالقطاع الصحي.

وبدوره، أعرب المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط الدكتور أحمد بن سالم المنظري عن تهانيه لمكلة البحرين بمناسبة انطلاق الإصلاحات واسعة النطاق لتطوير النظام الصحي وتعزيز جودته واستدامته، حيث تمثل تلك الإصلاحات الشاملة في المنظومة الصحية ركناً من أركان التنمية البشرية المستدامة والتي تعكسها المؤشرات الصحية في مملكة البحرين، حيث أنّ هذا التوجه يتفق وما تتوجه إليه الكثير من دول العالم التي تعمل بشكل حثيث على تطوير أنظمتها الصحية ،مؤكداً حرص المنظمة على تعميق مسار التعاون الشامل والمستدام ومناقشة الأولويات الصحية والتحديات المستقبلية على مستوى النظام الصحي في مملكة البحرين.

التواصل الإعلامي

إثراء الرأي العام

الدولة ستتكفل بتأمين عمال المنازل ومن في حكمهم
تجربة بطاقة «صحتي» حققت نجاحاً كبيراً في عالي وسيتم تعميمها

أكد معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة أنّ قانون الضمان الصحي رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر عن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه هو بوابة مشروع الضمان الصحي الوطني في مملكة البحرين، وسيساهم القانون في تطبيق المشروع من مختلف جوانبه خصوصاً ما يتعلق بتشكيل المؤسسات المندرجة ضمن المشروع.

المواطنون

الأيدي العاملة

الأجانب

وكشف معاليه – في مقابلة شاملة أجرتها الأمانة العامة للمجلس- أنّه سيتم تطبيق قانون الضمان الصحي على المقيمين ابتداءً من مطلع العام ٢٠١٩، بالتوازي مع المشاريع الأخرى، كما بين معاليه أنه بحسب نص قانون الضمان الصحي لا توجد أية رسوم على المواطن في إطار الرزمة الصحية الإلزامية.

وأوضح معالي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة أنّ جميع المستشفيات الحكومية مفتوحة لكل المواطنين لتلقي العلاج دون أية حواجز أو قيود، كما سيسهم هذا الأمر في تحسين مستوى وجودة الخدمات الصحية في جميع المستشفيات.

وأوضح معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة أنّ وزارة الصحة ستقوم بدور المنظم، وستتندرج دوائر «حكمة» -المعلومات الصحية، وضمان الجودة، وتقرير اقتصاديات الصحة والتخطيط، ضمن وزارة الصحة.

وفيما يلي نص المقابلة مع معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة:

قانون الضمان الصحي

• معالي الشيخ... كيف تقرأون أهمية صدور قانون الضمان الصحي رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر عن جلالة الملك؟ ما هو أثر هذا القانون في تحسين مستوى الخدمات الصحية في المملكة؟

- في الحقيقة إنّ قانون الضمان الصحي هو الأساس لبدء نظام الضمان الصحي في مملكة البحرين، والقانون سيتيح لنا تأسيس المؤسسات المهمة في الضمان الصحي، مثل صندوق الضمان الصحي (شفاء) فضلاً عن إعادة هيكلة وزارة الصحة وكذلك إدخال التسيير الذاتي في المستشفيات الحكومية.

وبهذه المناسبة يسرنا أن نرفع جزيل الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى- حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظه الله ورعاه وحكومة وشعب مملكة البحرين وأعضاء السلطة التشريعية في مجلسي الشورى والنواب بمناسبة إصدار قانون الضمان الصحي الوطني رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨.

إنّ مشاريع المجلس الأعلى للصحة من أبرزها قانون الضمان الصحي حظيت بكامل الدعم والمساندة من الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله ورعاه، وكذلك أخذ القانون نصيباً وافراً من جهود اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظه الله ورعاه، وخصوصاً المتابعة الحثيثة لجميع مراحل ومتطلبات برنامج الضمان الصحي الوطني (صحتي) الذي سيضع المملكة في الصدارة

دائماً على مستوى خارطة الخدمات الصحية.

ولا شك إنّ هذا القانون سيحدث تغييراً جذرياً في النظام الصحي في المملكة، بحيث يخلق علاقة قائمة على طرفي هما: مشتري الخدمات الصحية ومقدم الخدمات الصحية، والعلاقة بينهما سترتكز على تحديد نوعية الأسعار وجودة الخدمة في هذا المجال بما يصب في صالح المريض.

• معالي الشيخ... ثمة ملاحظات طرحت لدى البعض من سرعة إقرار القانون وحاجته لبعض التعديلات؟ هل ستتم مراجعة دورية ومستمرة للقانون بما يتلائم مع المستجدات؟

- في الحقيقة إنّ القانون قدمناه إلى السلطة التشريعية في أواخر العام ٢٠١٦ وبقي القانون إجمالاً لدى السلطة التشريعية قرابة السنتين، تخللتها مناقشات واجتماعات دورية وموسعة وشملت جميع الجوانب المتصلة بالقانون، وهذه الفترة ليست بالقليلة. ويجب أن نشكر رئيسي وأعضاء مجلسي الشورى والنواب على جهودهم الكبيرة ودعمهم ومساندتهم لهذا القانون وتقديرهم لأهميته في تطوير منظومة الخدمات الصحية في المملكة.

أما بالنسبة للمراجعة الدورية فهي مطلوبة لتقييم تنفيذ أي قانون أو مشروع وقياس فاعليته ليتم تحقيق أهدافه بالصورة المطلوبة ويتم تحديثه متى ما تطلب الأمر.

• وكيف سيؤدي هذا القانون إلى تعزيز التنافسية بين القطاعين الصحي العام والخاص؟

- إنّ قانون الضمان الصحي سيمنح المريض حرية اختيار المستشفى بين المستشفيات الحكومية في إطار الرزمة الصحية الإلزامية، كما سيتيح له حرية الاختيار بين المستشفيات الحكومية والخاصة بالنسبة للرزمة الصحية الاختيارية، وأصبحت المسألة مثل السوق المفتوح المبني على التنافس وجودة الخدمات، فكل مستشفى سيطور ويحسّن خدماته وذلك لاستقطاب أكبر عدد من المرضى، وفي المقابل فإنّ المريض سيختار مكان علاجه بما يتلائم معه دون أية حواجز أو قيود.

• ما هي خطة المجلس الأعلى للصحة لتطبيق قانون الضمان الصحي؟ هل هناك لائحة تفصيلية للقانون؟

- بالفعل إنّ القانون يحتاج الى كثير من اللوائح لتطبيقه، ولكن الفكرة العامة أن يتم البدء في تطبيق القانون على المقيمين في مطلع العام ٢٠١٩، وهذا الأمر سيخفف الضغط الموجود حالياً على المراكز الصحية الحكومية، ولو ننظر للواقع الحالي فإنّ معدل توزيع المرضى على الأطباء هو ٣٠٠٠ مريض لكل طبيب، ولكن بعد هذه التغييرات وتحويل المقيمين للمراكز الصحية الخاصة، سيتغير المعدل إلى ٢٠٠٠ مريض لكل طبيب، وهذا الأمر سيوفر للمواطنين عناية ورعاية أكبر.

الخدمات المتوافرة حسب الرزم الصحية

• ما هي أبرز الخدمات التي ستتوافر ضمن الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين؟

- إنّ الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين ستشمل جميع الخدمات الصحية الحالية، بالإضافة إلى علاجات أخرى كأطفال الأنابيب حسب الشروط الموضوعة. علماً بأن المواطن لن يدفع شيء مقابل هذه الرزمة التي ستتيح له العلاج في كافة المستشفيات والعيادات الحكومية من اختياره من دون سقف مالي للعلاج.

• معالي الشيخ...ما المقصود بالرزمة الصحية الاختيارية للمواطنين وما هي أهم مزاياها للمواطن؟

- إنّ الرزمة الصحية الاختيارية للمواطنين تعطي فرصة للراغبين في العلاج في المستشفيات الخاصة أو الحصول على بعض المميزات مثل الغرف الخاصة في المستشفيات الحكومية، وتكون هذه الرزمة مدعومة من الحكومة على أن يدفع المواطن جزءًا من الاشتراك السنوي ومقدار مشاركة للعلاج في الخاص.

• هل حددت هذه النسبة فيما يتعلق بزيارة المستشفيات الخاصة؟

- في الواقع، إنّ قانون الضمان الصحي حدد هذه النسبة، حيث أنّ صندوق الضمان الصحي سيدفع ٦٠٪ من قيمة الاشتراك والمواطن سيدفع ٤٠٪، بالإضافة إلى نسبة ثابتة يتم دفعها عند زيارة المستشفيات الخاصة فقط.

• هل يمكن القول إنّ الأمر مشابه لفكرة التأمين الخاص؟

- نعم، يمكن القول إنها فكرة مشابهة لفكرة التأمين الخاص مع بعض الفروقات وهي عدم وجود حد أقصى لمبلغ العلاج كما أن صندوق الضمان سيدفع الجزء الأكبر من قيمة الاشتراك.

• وفي حال اختار المواطن الرزمة الصحية الاختيارية هل سيخل ذلك بحقه في الاستفادة من الرزمة الصحية الإلزامية؟

- الرزمة الإلزامية ستكون من حقه في كل الأحوال، وإذا توقفت خدمة الرزمة الاختيارية ولم يجددها سينتقل تلقائياً الى خدمة الرزمة الصحية الإلزامية، فالأساس هي الرزمة الإلزامية المتاحة لجميع المواطنين مع وجود بدائل حسب رغبة واختيار المريض.

جميع الأدوية ستكون متوافرة للمواطنين

• هل الدواء مشمول في الرزمة الإلزامية؟ وهل هناك حالات يدفع فيها الموطن نظير الدواء ؟

- التأمين في الرزمة الصحية الإلزامية سيغطي الأدوية بجميع أنواعها.

• هل هناك أي استثناءات للدواء تحت الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين ؟

- كل الأدوية التي تشتريها الحكومة ستكون موجودة ومتوفرة للمواطنين

• هل سيتغير شيء على المواطن في هذا الجانب؟

- لن يتغير شي على المواطن في هذا الجانب، ولكن سيحصل المواطن على الخيار للحصول على الأدوية عن طريق الصيدليات الخاصة كخدمة اضافية.

لا رسوم على المواطنين في إطار الرزمة الصحية الإلزامية

• لننتقل معالي الشيخ إلى محور آخر وهو موضوع الرسوم...في ظل النظام الصحي الحالي المواطن لا يدفع للحصول على الخدمات الصحية الحكومية. هل سيتغير ذلك ؟ وما هي الحالة التي سيدفع فيها المواطن للرزمة الالزامية والرزمة الاختيارية؟

- طبعاً بالنسبة للرزمة الصحية الإلزامية، لا توجد أية رسوم، والقانون خلا من تلك الرسوم، ولكن بالنسبة للرزمة الصحية الاختيارية فإنّ الرسوم ستكون موجودة.

• معالي الشيخ...كثيراً ما يتم تداول مفردة الشفافية ضمن وثائق وفلسفة مشروع الضمان، ماذا تقصدون بالشفافية وخاصة فيما يخص متلقي الخدمة؟

- في الحقيقة، في الكثير من الدول يتم نشر معلومات تفصيلية بشكل دوري عن جميع المستشفيات، وعدد ونوع العمليات الطبية التي يجريها المستشفى، ونسبة المشاكل الموجودة، بما يشبه التشخيص الكامل لمستوى المؤسسة الصحية وخدماتها المختلفة، بحيث تعطي المريض فكرة واضحة عن المستشفى من حيث عناصر التميز وكذلك التحديات، بما يساعده على اختيار مكان العلاج المناسب.

• هل نستطيع القول، إنّ هذه الفكرة مقاربة لفكرة تقييم المدارس ضمن هيئة ضمان جودة التعليم؟ بحيث تصدر قرارات وتنشر دورياً للرأي العام؟

- نعم إنّ الفكرة مقاربة لهذا النظام إلى حد بعيد، فالمريض يختار المستشفى بناءً على المعلومات التي ستنشر بكل شفافية، على نحو مقارب لما يتعلق بالمواطن في قضية اختيار المواطن أو المقيم للمدارس بناء على تقييم خدمات الجودة وعناصر التميز والتحدي في المؤسسة.

بطاقة «صحتي» لجميع أفراد الأسرة

• **معالي الشيخ...طرحت بعض الاستفسارات من قبل المجتمع عن بطاقة «صحتي» التي تم توزيعها في مركز عالي الصحي، ما هي فكرة وهدف هذه البطاقة؟**

- من مميزات هذه البطاقة تفعيل بوابة للمعلومات الصحية والعلاجية الشخصية كما هو الحال في بطاقة التأمين العادية كما ستسهل العمليات بين مشتري ومقدمي الخدمة، علماً بأن البطاقة ستحافظ على خصوصية هذه المعلومات.

• **هل هي بطاقة لرب الأسرة أم توزع على جميع أفراد الأسرة؟**

- تصدر بطاقة لكل فرد من أفراد الأسرة.

• **البعض قد يسأل...لماذا لم يتم استخدام البطاقة السكانية لهذا الغرض؟**

- في الواقع كانت هذه بداية الفكرة أن يتم استخدام البطاقة السكانية الشخصية، ولكن ارتأينا أن تصدر هذه البطاقة لتسويق وتعريف المشروع للمواطنين ومنح المشروع نوع من الخصوصية.

• **ومتى سيتم تعميم الفكرة على مختلف المراكز الصحية في المملكة؟**

- نحن نعمل مع وزارة الصحة على هذا الأمر، وتم تكليف الدكتورة منال العلوي الوكيل المساعد للرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة على تنفيذ هذا المشروع، والعمل متواصل مع الوزارة لتعميم الفكرة بعد نجاح تجربة عالي.

• **لاحظنا معالي الشيخ...وجود شراكة مجتمعية مع مؤسسات عالي في التوعية بهذا المشروع؟**

- نعم، جميع المؤسسات الأهلية في عالي ومنها جمعية عالي الخيرية لم يقصروا في دعم هذا المشروع والتفاعل معه، ولعبوا دوراً أساسياً في إنجاح المشروع، ويشكرون على هذا الدور، ولا شك أنّ المجتمع شريك أساسي في نجاح هذا المشروع.

• **هل نفهم من ذلك معالي الشيخ أنّ المواطن سيختار المستشفى الذي يود تلقي العلاج من بين المستشفيات الحكومية الرئيسية (السلمانية أو العسكري أو الملك حمد)؟**

- نعم، سيكون بإمكانه الاختيار، ونظراً لكون صندوق الضمان سينظم هذه العملية، وبالتالي سيحصل المستشفى على مرود لتكاليف الخدمات فإنّ التنافسية بين المستشفيات ستكون على تطوير جودة الخدمات بشكل مستمر بما يصب في مصلحة المواطن.

• **هل سيخفف ذلك من الضغط على المستشفيات؟**

- بالتأكيد.

• **بعد تطبيق مشروع الضمان، أين سيتعالج المرضى من غير البحرينيين (المقيمين)؟**

- يمكن القول إنّ أكثر المرضى المقيمين سيذهبون إلى المراكز الصحية الخاصة.

• **إذن سيكون المقيمون هم المرحلة الأولى المستهدفة من تطبيق المشروع؟**

- إنّ المشاريع ضمن برنامج الضمان الصحي ستسير بالتوازي، إلا أنّ تطبيق القانون على المقيمين ومن ثم الصحة الأولية (المراكز الصحية) ومن ثم الصحة الثانوية (المستشفيات).

التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية

• **معالي الشيخ...نشرت إعلانات من قبل المجلس الأعلى ووزارة الصحة عن اختيار المشرفين في المراكز الصحية، إلى أين وصل مشروع التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية؟**

- في الحقيقة لدينا الصحة الأولية (المراكز الصحية) ومستشفى السلمانية الطبي كمشروعين للتسيير الذاتي، والفكرة الأساس من برنامج التسيير الذاتي أنّ المستشفى تكون لديه القدرة على أن يدير نفسه، وهذا يتطلب تقوية

الجانب الإداري في المراكز الصحية، ولهذا السبب عملنا (فريق التغيير) الذي يقوم بتهيئة إدارات المراكز الصحية لهذا التغيير. وكما تعلمون تم الإعلان عن الوظائف، والحمدلله توفقنا في ذلك، وانتهى فريق التعيين تقريباً، ولكن لا تزال الكثير من الأمور تحتاج إلى متابعة وعمل مستمر، لتطوير الادارة خصوصاً الإدارة المالية التي سيقع عليها عبئاً كبيراً، لانها ستستلم الإيرادات عن طريق شركات التأمين .

• وهل ستشمل الإدارة المستشفيات والمراكز معاً، أم سيتم انشاء إدارتين مختلفتين؟

- ستكون هناك إدارتين واحدة للتسيير الذاتي للمستشفيات وأخرى للمراكز الصحية.

تشكيل المؤسسات التي يتطلبها المشروع

• معالي الشيخ...لقد تحدث القانون عن إنشاء وتشكيل عدد من المؤسسات مثل صندوق الضمان «شفاء» و المركز الوطني للمعلومات الصحية وإدارة المعرفة «حكمة»؟ هل هناك مدى زمني لتشكيل هذه المؤسسات؟

- نحن نعمل حالياً على تكوين هذه المؤسسات في أسرع وقت، وخصوصاً المركز الوطني للمعلومات الصحية وإدارة المعرفة «حكمة» كونها المراقب والموجه للنظام، لذلك يجب أن تشكل قبل نهاية العام الجاري.

• معالي الشيخ...ما هو الأثر المتوقع لقانون الضمان الصحي على القطاع الطبي الخاص؟ هل سينمي القانون هذا القطاع إيجابياً؟

- لقد منحنا القطاع الطبي الخاص فرصة علاج جميع المقيمين الذين يشكلون ٥٥٪ من سكان البحرين، بالإضافة إلى إتاحة الحق له لعلاج البحرينيين الذين لديهم الرزمة الصحية الاختيارية. ولذلك فإنّه من المتوقع أن تكون وتيرة عمل القطاع الطبي الخاص أكبر من الوضع الحالي.

• وفي المقابل، ما هو الأثر المتوقع للقانون على شركات التأمين، هل ستخسر شركات التأمين جزء من حصتها أم ستزيد هذه الحصة؟

- صندوق الضمان سيتكفل بعلاج البحرينيين، ولكن جميع المقيمين تم تحويلهم إلى شركات التأمين ، مما سيوفر إيرادات إضافية لهذه الشركات.

• موضوع عمال المنازل ومن في حكمهم، خصوصاً أننا نتحدث عن ١٢٠ الف شخص؟

- حسب نص القانون فإنّ جميع عمال المنازل ستكفلهم الحكومة.

• ولكن هل هذا الأمر سيستمر؟

- القانون الحالي فيه نص ثابت واضح، وعمّال المنازل يقع تأمينهم على الدولة، والقانون لن يتغير إلا بالبرلمان.

• ماذا عن آلية علاجهم، هل سيكون عن طريق المستشفيات الحكومية او الخاصة؟

- علاجهم سيكون عن طريق المستشفيات الخاصة، والتأمين عليهم مثل العمال المقيمين ولكن الحكومة ستتحمل كلفة التأمين عنهم.

• معالي الشيخ...هل أنتم بصدد تحديد أسعار للخدمات الصحية بحيث يلزم بها الجميع؟

- النظام الصحي الجديد في ظل مشروع الضمان الصحي سيتضمن دراسة أسس وضع أسعار الخدمات الطبية وذلك بهدف الحد من التفاوت الكبير في أسعار هذه الخدمات.

• ما الدور الذي ستقوم به الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية في تطبيق القانون؟

- إنّ الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية تقوم في الوقت الحالي بتنظيم جميع الخدمات الصحية في المملكة بالنسبة لمقدمي الخدمة، وسيضاف عليها دور تنظيم مشتري الخدمة مثل شركات التأمين (عدا الجانب المالي) لتعزيز ضمان جودة الخدمات الصحية من جميع الجوانب.

فصل الطب العام عن الخاص

• معالي الشيخ...ماذا عن الأطباء الذين يعملون في المستشفيات الحكومية وفي نفس الوقت لديهم عياداتهم الخاصة، هل سيتم وضع ضوابط محددة في هذا الشأن أم أن الأمور ستستمر بدون تغيير في هذا الجانب؟

- الطبيب الذي يعمل في المستشفى ولديه عيادة خاصة سيكون عليه الاختيار بين المستشفى أو عيادته، وسنعمل على أن تكون الحوافز للأطباء كافية ومناسبة.

• ومتى سيطبق هذا الفصل؟

- سيتطبق الفصل مع تطبيق النظام وسنضع له حداً معيناً، ومن المرجح أن يكون ذلك في بداية العام ٢٠٢٠.

• هناك خشية من خسارة بعض الكفاءات الطبية بسبب هذا القرار؟

- ما يجب توضيحه أنّ صندوق الضمان الصحي لا يتعامل مع المستشفيات الحكومية فقط، بل يتعامل مع كل الأطباء في مملكة البحرين، فحتى لو اختار الطبيب عيادته الخاصة سينتقل إليه المريض وسيتم تغطية التكاليف وفق النسب المحددة.

دور وزارة الصحة في مشروع الضمان الصحي

• ما هو دور وزارة الصحة في ظل صدور قانون الضمان الصحي؟ لأن القانون خلا من أية إشارة للوزارة؟

- وزارة الصحة ستقوم بدور المنظم، وحتى دوائر «حكمة» ستكون جزءاً من وزارة الصحة، وكذلك المعلومات الصحية، وضمان الجودة، وتقرير اقتصاديات الصحة والتخطيط، كلها دوائر ستكون جزء من وزارة الصحة.

صلاحيات التوظيف

• هل ستتاح صلاحية التوظيف والترقيات إلى مجالس أمناء المستشفيات الحكومية بآلية مختلفة عن الوضع الحالي، بحيث تتيح حرية الانطلاق أكثر؟

- المستشفى هو الذي يوظف ويتصرف مع الموظفين والنظام في طور النقاش مع وزارة المالية وديوان الخدمة.

• كيف سينعكس هذا القانون على آليات صرف الميزانية المخصصة مع الدولة للقطاع الصحي؟

- مع اكتمال نظام الضمان الصحي، فإنّ المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة والصندوق سيقرران المبلغ الإجمالي المخصص لقطاع الصحة في المملكة، ومستشفى السلمانية مثلاً سيتم تخصيص ميزانياته بناء على المرضى الذين عالجهم في العام الماضي، هذا هو السقف، الذي سيغطي المصروفات، ولو زاد سندفع له ستقوم الدولة بالدفع وفق الضوابط، واذا وجد نقص في مستشفى آخر نستطيع توفير المبلغ له بما يتيح لنا حرية التحرك في توزيع الميزانية بمرونة أكبر.

• ما هي انعكاسات قانون الضمان الصحي على التوظيف في القطاع الصحي الحكومي، هل سيتقلص هذا التوظيف بناءً على خطط إعادة الهيكلة أم سينمو من خلال استحداث أقسام ووظائف جديدة؟

- من المتوقع أنّ النظام الصحي سينمو لأن عدد الناس في تزايد وأنواع الخدمات الطبية كثيرة، وعموماً إنّ الطلب على الأطباء في القطاع الصحي الحكومي سيزيد، ولكن في نفس الوقت ستكون فرصة كبيرة للأطباء للعمل في القطاع الخاص.

تأمين العمال البحرينيين والمقيمين

• معالي الشيخ... أصحاب العمل ملزمين حالياً بالتأمين على جميع الموظفين والعمال صحياً من خلال قرار إلزام المنشآت بدفع ٧٢ ديناراً عن العامل المقيم و٢٢,٥ للبحريني لقاء توفير الخدمات الصحية (تطبيقاً لقرار وزير الصحة رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد وتنظيم الرعاية الصحية الأساسية لعمال المنشآت، الذي صدر تنفيذاً لحكم المادة ١٧٢ من قانون العمل في القطاع الأهلي)، فهل سيتغير ذلك مع تطبيق قانون الضمان الصحي؟

- إنّ مبلغ التأمين عن العامل البحريني سيتوقف، أما بالنسبة للمقيمين فالمجلس في صدد تنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والتفاوض مع شركات التأمين لوضع خطة انتقالية.

• ولكن هل سيدفع صاحب العمل مرتين؟

- كلا، لن يدفع صاحب العمل مرتين، للتوضيح فإنّ المبلغ الحالي للتأمين على المقيمين يغطي المراكز الصحية فقط ولكن في المستقبل، فإنّ التأمين سيكون شاملاً للرعاية الصحية الأولية (المراكز الصحية) والمستشفيات والأدوية كذلك.

المواطن المستفيد الأول من مشروع الضمان الصحي... المشروع سيعزز التنافسية في خدمة المريض

أعلن معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة أنّ المجلس قطع شوطاً مهماً في التحضير لمشروع الضمان الصحي الوطني (صحتي)، وأنّ التشاور مع الحكومة الموقرة جارٍ للتحضير لبعض الخطوات المرتبطة بمؤسسات المشروع ومنها صندوق الضمان، آملاً معاليه سرعة إقرار القانون في مجلس النواب، للمضي قدماً في الخطوات التنفيذية الأخرى.

وفي لقاء الكتروني مباشر مع الجمهور أداره الإعلامي سامي هجرس ،مساء يوم الاحد الموافق ٤ فبراير ٢٠١٨ على منصة «انستغرام مباشر» جدد معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة التأكيد أنّ الحكومة الموقرة ستتكفل بالتغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين ولن يتغير الوضع الحالي إلا للأفضل، إذ أنّ «الرزمة الالزامية للمواطنين» والتي ستتكفل الحكومة بتقديمها للمواطنين ستشمل جميع أنواع العلاج المقدمة حالياً مع بعض الإضافات والتحسينات بما يصب في خدمة المريض.

وأشار معاليه في المقابلة أنّ العلاج للمواطن البحريني لا سقف له من الناحية المادية او العلاجية - وسيعالج البحريني في المستشفيات الحكومية على كافة المستويات وذلك من خلال تعزيز منظومة الرقابة والاشراف والتقييم، وجميع الامراض المزمنة أو المستعصية سيغطيها المشروع للمواطن البحريني، ولن يقل مستوى الخدمات عن الوضع الحالي في جميع الأحوال بل يهدف المشروع إلى تحسين جودة هذه الخدمات. كما سيكون العلاج في الخارج ميسراً للمواطن وتحت مظلة اللجنة العليا للعلاج بالخارج اذا دعت الحاجة لذلك.

وحظي اللقاء بمتابعة مباشرة من ٦٦٠ مشاهداً، فيما تفاعل ١٢ طبيباً مع البث، وشاهدت البث خمس جهات حكومية، وطرح الجمهور ٦٠ سؤالاً متنوعاً في البث والهاشتاق، فيما قام ٣٠٠ متابع جديد بمتابعة صفحة المجلس.

وهنا ملخص الحوار:

قانون الضمان الصحي

• ما هو التغيير المنشود الذي سيحدثه مشروع الضمان الصحي؟

يهدف برنامج (صحتي) إلى بناء نظام صحي متميز يرتكز على نظام الجودة والاختيار والاستدامة وتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات الصحية. وسيتيح مشروع الضمان الصحي الاختيار للمواطن من خلال العديد من الامور من بينها: تعزيز الاختيار للمريض بالنسبة لطبيب العائلة في الصحة الأولية، وسيكون المواطن قادراً على اختيار اي مستشفى حكومي، أو خاص إذا كان ضمن الرزمة الاختيارية.

ولا شك أن هذا القانون يعكس الحرص الكبير للقيادة الرشيدة ممثلة في حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر و صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم، للارتقاء بالخدمات الصحية في مملكتنا الغالية.

• ما هو دور القطاع الخاص في المشروع؟

القطاع الخاص له دور مهم، والتعاون معه سيكون عبر عقود بين صندوق الضمان الصحي وشركات التأمين والمستشفيات الخاصة.

• معالي الشيخ... ثمة مخاوف تتعلق بالسرية والخصوصية إذا كان الملف الطبي للمريض متاحاً في المستشفيات الخاصة؟.

لا خوف على السرية والخصوصية، حيث أن الملف الصحي لا يدخل إليه ببطاقة المريض، ويستخرج الطبيب أو المستشفى المعلومات بناء على البيانات المتوافرة في ملف المريض وبما يخدم علاجه، وسيراعي المشروع جميع جوانب الخصوصية والسرية وأخلاقيات المهن الصحية.

• كيف يمكن أن نطمئن المواطن الا يخسر في العلاج المجاني؟

العلاج سيبقى مجانياً عدا رسوم رمزية على بعض الخدمات، وسيكون الكثير من الناس غير مشمولين بها، ومنهم الاسر المسجلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والاطفال دون الخامسة، والمتقاعدين وغيرهما.

• ماهو مصير الصيادلة العاملين في الصيدليات الحكومية؟

حق الموظفين الحكوميين مصون ونحن في صدد دراسة طرق تسهيل ومساعدة الصيادلة في فتح صيدلياتهم الخاصة.

• هل هناك وجود لمبلغ مخصص لعلاج الفرد؟

هذا الكلام غير صحيح بالمرة، الحكومة تدفع عن كل شخص مبلغاً للاشتراك، ولا سقف للتغطية، كما هو الحال مثلاً في نظام تأمين السيارات.

• ما هو الإضافة التي سيتيحها مشروع التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية؟

في الواقع إنّ مشروع التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية مطبق في أغلب دول العالم، وفي ظل النظام الحكومي الاعتيادي أحياناً قد لا يسمح للمستشفى أن يبدع كما هو الحال في القطاع الخاص، وهذا الأمر سيجعل المستشفى يعمل بمزيد من الانتاجية والكفاءة، والحوافز التي ستقدم للاطباء ستكون على مقدار العمل، وبالتالي ستحصل انتاجية أكبر، وخلاصة التسيير الذاتي أن قرار المستشفى سيكون بين مجلس الامناء المعين من الدولة والذي يرسم الخطوط العامة ومجلس الادارة الذي يحرك المستشفى.

ونود التأكيد أنّ المراكز الصحية ستبقى بوابة الخدمات الصحية، وسيكون لها مجلس أمناء يشرف عليها، وستمنح صلاحيات واسعة لادارتها بلا مركزية، حيث ستكون السلطة الادارية والقرارات يتخذها صناع القرار في الميدان بناء على خصوصية واحتياجات المرفق الصحي. وحتى فيما يتعلق بالنظام الإداري والمالي حالياً فإنه يخضع لوزارة الصحة ووزارة المالية وديوان الخدمة المدنية، ولكن في ظل مشروع التسيير الذاتي سنمنح المستشفى حرية أكبر في اتخاذ جميع القرارات المرتبطة بالمؤسسة الصحية بما يضمن تشغيله على أسس عالية من الإنتاجية والكفاءة.

• **هل هناك سقف لكلفة العلاج؟**

لا سقف لعلاج المواطن البحريني، أما الأمور الأخرى مثل التجميل فإنه لا يدخل ضمن إطار الضمان.

• **لماذا يخضع مشروع الضمان الصحي للمجلس الاعلى للصحة وليس وزارة الصحة؟**

إنّ المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة يعملان بتكامل وتناغم وتنسيق في جميع الأمور، وسبب جعل المشروع تحت مظلة المجلس الاعلى للصحة يرجع لكون المجلس يمثل تحت مظلته جميع القطاعات الصحية مثل وزارة الصحة والتي تمثل عنصراً ضخماً جداً، وكذلك ممثلون عن القطاع الصحي العسكري والخاص وممثلون عن الجامعات، والقرار الصحي يأخذ بعد تشاور وتنسيق بين جميع هذه القطاعات.

• **وماذا عن المقيمين؟ كيف سيتم إدراجهم ضمن المشروع؟**

بحسب القانون الحالي، فإنّ على صاحب العمل ان يؤمن المقيم، والامر الذي ادخلناه هو وضع رزمة خدمات للمقيم، فالدولة تتدخل لتقدم خدمات على اساس الرزمة المقرة.

• **ما هي الجهات التي تتعاملون معها في مشروع الضمان الصحي؟**

في البداية تعاونا مع البنك الدولي وقطعنا شوطاً كبيراً، ولاحقاً تعاونا مع الحكومة الكورية فيما يتعلق بتطوير نظم المعلومات الصحية.

• **ما هو دور الوعي المجتمعي؟ وهل يشكل تحدياً؟**

نعم، الوعي المجتمعي يمثل أحد تحديات المشروع، ونحن مهتمون جداً بحقوق المريض في تلقي العلاج بأعلى مستويات المهنية والكفاءة والجودة، وسنعرف المرضى بحقوقهم في هذا الإطار، بالاضافة الى الوعي المجتمعي في أمر آخر، حيث أصبحت الصحة مسؤولية شخصية، لأن أسباب المرض لو رجعنا إليها نجدها تنحصر بين الوراثة البيئة والامراض المعدية والأمر الثالث هو التصرفات الشخصية للفرد مثل الوزن والتدخين، وخصوصاً الامراض المزمنة التي تمثل السبب الأكبر للوفيات في مملكة البحرين.فالاشياء المضرة تضر الفرد والمجتمع على حدٍ سواء، كانتشار السمنة فالشخص مسؤول عنها جزئياً، ومن خلال بث الوعي وتعزيز الصحة نستطيع تحقيق إنجازات مهمة في مؤشراتنا الصحية.

• **وهل سيكون هناك توحيد في أسعار الخدمات الصحية؟**

الأسعار ستتحدد بناءً اتفاقيات مع القطاع الحكومي والخاص، وصندوق الضمان سيدفعها بحسب الأنظمة واللوائح في هذا الشأن، وربما يكون هناك بعض التفاوت في الأسعار نتيجة لنوعية الخدمات المقدمة في المستشفى.

• **ماذا عن المواطن الذي لديه تامين صحي توفره جهة العمل؟**

من حق البحريني الحصول على الرزمة الالزامية، أما الرزمة الاختيارية فسيستطيع العلاج من خلالها في المستشفيات العامة والخاصة.

• **هل هناك علاقة بين المجلس الاعلى والهيئة لتنظيم الادوار؟**

إن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية تمثل جزء من المجلس الاعلى للصحة، وهي بمثابة اليد التنفيذية للمجلس، تحت نظلة المجلس ومتواجدة في الحقل نفسه، وسيكون لها أدوار رئيسية مثل مراقبة الجودة والتفتيش وضمان استمرارية أسس الترخيص، بالإضافة إلى نظام الاعتماد الذي يمثل مستوى أعلى من التفتيش، وسيتمد دور الهيئة على للمستشفيات العامة والخاصة على حدٍ سواء.

• **أصحاب الامراض الوراثية لديهم بعض الهواجس بشان وضعهم في ضل مشروع الضمان، كيف توضحون ذلك معالي الشيخ؟**

اصحاب الامراض الوراثية ستكون خدمتهم قائمة، ولو احتاجوا للمستشفيات ستكون مفتوحة لهم، مع الإشارة إلى احتمال نجاح العلاج الجديد مثل تبديل النخاع وسنعمل عليه في مستشفى الملك حمد، إضافة الى

التوعية والفحص قبل الزواج، وجميع هذه الأمور من شأنها الحد من الامراض الوراثية.

- **ما هي الخطوات التنفيذية المنجزة للمشروع؟**

في الحقيقة عملنا على استحداث منظومة المعلومات الصحية ونظامها وقطعنا شوطاً كبيراً وسينتهي هذا المشروع قبل نهاية السنة، ونعمل حالياً على تاهيل المستشفيات على تطبيق التسيير الذاتي، وحصلنا الاذن من الحكومة الموقرة أن نعمل عليه من الان ونتقدم خطوات في هذا الشأن.

ونأمل سرعة إقرار قانون الضمان الصحي قريباً من مجلس النواب للمضي قدماً في تنفيذ المشروع.

- **وما هي الية العلاج في الخارج؟**

هناك لجنة مشكلة من الاطباء البحرينيين الاخصائيين، وتنظر في جميع الطلبات المتعلقة بطلبات العلاج في الخارج وهذه اللجنة تفحص وتقررالخيار المناسب بناءً على حاجة المريض.

- **متى يدفع المواطن؟**

هناك رسوم مقترحة للخدمات الإدارية وليست العلاجية فاذا تحول المريض من طب الاسرة الى طبيب استشاري يدفع مبلغ رمزيا لحجز الموعد، ورسوم للمكوث في المستشفى، ورسم عند صرف وصفة الدواء، والهدف من هذه الرسوم الجزئية هو ضمان حسن الاستخدام.

- **ما هو مصير المستشفيات الحكومية؟**

المستفشيات الحكومية ستظل موجودة وستقدم الخدمات بدرجة أعلى من الكفاءة والتميز والإنتاجية، والمستشفى العسكري له وضع خاص ولكنه سيستقبل المرضى وسيعالجهم وستدفع التكاليف له صندوق الضمان.

ومن المعايير المهمة التي سيتم تطبيقها المستشفيات هو ضمان تشغيلها بناءً على الكفاءة في الاداء، والشفافية في معرفة الوضع الصحي للمريض لضمان خدمات صحية ذات كفاءة وجودة عالية، وهناك مؤشرات لقياس اداء العاملين، وستدفع المكافاة للموظف الجيد بما يضمن أعلى معايير الجودة والتنافسية في خدمة المريض والعناية به، وهو الهدف الأسمى من هذا المشروع.

لا توجه لخصخصة الخدمات الصحية الحكومية وكل أنواع العلاج والأدوية والاستشارات ستكون مجانية للمواطن

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة سعادة السيد إبراهيم علي النواخذة عدم وجود توجه لخصخصة الخدمات الصحية الحكومية، مشيراً إلى انّ جميع أنواع الخدمات الصحية سواء كانت علاجية أو أدوية أو استشارية، ستكون مجانية للمواطن البحريني في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بما يحقق التغطية الصحية الشاملة وفق أعلى معايير الجودة والتميز.

وأعرب النواخذة عن عظيم الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى ، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، على دعمهم اللامحدود للخدمات الصحية ولمسيرة التطوير الشامل للقطاع الصحي في المملكة، والتي يأتي في مقدمتها برنامج الضمان الصحي الوطني (صحتي) الذي يحظى بإشراف مباشر من معالي رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة.

وقال النواخذة إنّ التغييرات في الخدمات الصحية في المملكة لن تكون إلا للأفضل مع الحفاظ على المكتسبات الحالية للمواطنين وتوسيع جودة الخدمات وفق أعلى المعايير الدولية، مبيناً أن المملكة في صدد الانتقال من نظام صحي الى آخر أكثر تطوراً ويلبي الاحتياجات ويحافظ على استدامة الخدمات.

وأشار النواخذة خلال استضافته في برنامج «أسأل طبيبك» في تلفزيون البحرين الذي قدمه الإعلامي الدكتور محمد شعبان، أنّ مملكة البحرين أقرت الخطة الوطنية للصحة، ومن أهم مبادراتها تطبيق الضمان الصحي، نحن في المجلس الأعلى للصحة بدأنا في العام على هذا المشروع منذ العام ٢٠١٤، وقمنا بدراسة الخيارات المفتوحة لتطبيق الضمان الصحي واستعنا بجهات

استشارية عديدة ومنها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، ومعالي رئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، كان يوجهنا لوضع خطة تنفيذية بما يتلاءم مع النظام الصحي للمملكة ومن خلال الاستفادة من أفضل التجارب الدولية، وفي العام ٢٠١٦ تبلورت الفكرة وعرضت في اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ومن ثم في مجلس الوزراء الموقر، وتلى ذلك صياغة مشروع القانون، وبعد موافقة السلطة التشريعية ومجلس الوزراء تم إصدار القانون لتدخل المملكة مرحلة جديدة ومتميزة على صعيد الخدمات الصحية».

وأضاف:» إنّ من أهم أهداف المشروع هي إتاحة الفرصة للمواطن البحريني لاختيار الخدمات الصحية، ورفع جودة الخدمات الصحية، واستدامة الخدمات، فضلاً عن تعزيز الشفافية والحصول على معلومات دقيقة، وهذا السبب الأساسي لتطبيق الضمان الصحي، ونحن نرى أن تخوف البعض من المشروع أمر مشروع نظراً لكون المشروع جديد، ويمس العديد من شرائح المجتمع، ومنها المواطن والمقيم والكوادر الصحية وأصحاب العمل، وشركات التامين، ولكن الفكرة من تطبيق الضمان هو تحسين الخدمات للمواطن بدون دفع فاتورة من قبله، ولكن ما إن يتطبق المشروع بشكل كامل وفعلي ستتبدد جميع تلك الهواجس».

وأضاف:» نؤكد مجدداً أن جميع أنواع الخدمات الصحية سواء كانت علاجية او أدوية أو استشارية،

ستكون مجانية للمواطن البحريني، وكل الذي سنغيره هو طريقة تمويل المستشفيات، وفي نهاية المطاف المواطن سيحصل على الخدمة بتميز وجودة وخيارات عديدة، فجميع المستشفيات الحكومية الثلاثة (مستشفى الملك حمد الجامعي، والمستشفى العسكري ومستشفى السلمانية الطبي) ستكون متاحة للمواطنين وفق آلية القانون، والعلاجات بكافة أنواعها لن يدفع عليها المواطن شيء، والقانون واضح شامل، ومرة أخرى نؤكد ان لا سقف للعلاج ».

وبشأن مشروع التسيير الذاتي للمؤسسات الصحية الحكومية:» قال النواخذة في هذا الصدد :» لعلّ افضل طريقة لشرح مبادرة التسيير الذاتي هو بيان الفروقات في آلية العمل، ففي الوقت الحالي المستشفيات الحكومية تدار من قبل وزارة الصحة، وفي الحقيقة إنّ الإحصائيات الدولية تبين تميز الخدمات الصحية في المملكة مقارنة بدول العالم وليس على صعيد المنطقة فحسب، ولكن التطوير عملية مستمرة، لذلك فان الخطوات المستقبلية من خلال برنامج التسيير الذاتي هي منح حرية للمستشفيات والمراكز لتدير نفسها، ولتسهيل وتسريع عملية صنع القرار ولكن مع وجود الرقابة والشفافية من الجهات الحكومية والمجتمع، فالغرض الرئيسي من التسيير الذاتي هو ان تكون كافة الأمور الإدارية والمالية والموارد البشرية من صلاحيات المستشفى نفسه بما يحقق خطة المستشفى وفق رؤية المملكة لتطوير الخدمات الصحية».

وعلى صعيد متصل، ثمن النواخذة ونيابة عن رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للصحة عالياً اشادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد ببرنامج « اختر طبيبك» خلال الملتقى الحكومي ٢٠١٨، مثنياً على المتابعة المستمرة من مكتب النائب الأول لتطبيق البرنامج على أحسن وجه، ولا يخفى على الجميع اهتمام ودعم القيادة لتطوير الخدمات الصحية».

إصدارات متنوعة لتعزيز الوعي الصحي وتوثيق المنجزات الوطنية

أصدر المجلس الأعلى للصحة خلال العام ٢٠١٨ العديد من الإصدارات التي تعنى بالقطاع الصحي في المملكة، والتي تهدف إلى الإسهام في تعزيز الوعي الصحي في المجتمع، بالتزامن مع المبادرات غير المسبوقة التي انتهجتها المملكة في إصلاح القطاع الصحي وتحقيق مفهوم التغطية الصحية الشاملة.

وفي هذا الإطار أصدر المجلس كتاب (الخطة الوطنية للصحة ٢٠١٦-٢٠٢٥)، وقانون الضمان الصحي لعام ٢٠١٨، وكتاب «الطريق إلى صحتي- برنامج الضمان الصحي الوطني»، وتتيح هذه الإصدارات للمتخصصين وذوي الشأن وكافة شرائح المجتمع التعرف على تفاصيل المبادرات الوطنية في قطاع الصحة، في ظل الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة الموقرة لتحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز تنافسيتها واستدامتها.

وانطلاقاً من حرص المجلس على توثيق الإنجازات الصحية في المملكة، أصدرت الأستاذة زهرة بدر كتاباً بعنوان (لمحات عن التمريض في البحرين).

ويأتي الكتاب في سياق دعم المجلس الأعلى للصحة برئاسة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة لمكانة مهنة التمريض، كما يشكل تقديراً للإسهامات التي يقدمها جميع منتسبي خدمات التمريض في المملكة والذين يعملون للارتقاء بمهنة التمريض وتطويرها.

ويستعرض الكتاب مسيرة قطاع التمريض في المملكة، حيث يقوم الممرضون بدور كبير وأساسي في تقديم الخدمات الصحية، وليس من قبيل المبالغة إطلاق مسمى «ملائكة الرحمة» عليهم، فهم يشكلون العمود الفقري للخدمات الصحية في أي بلد من البلدان.

وجاء في مقدمة الكتاب:» من الأهمية بمكان الإشادة بالإنجازات الرائدة لقطاع التمريض وبدروره الرائد في تطوير القطاع الصحي بمملكة البحرين، التي كان لها الريادة لدول المنطقة في مجال الصحة والتمريض، حيث بلغت البحرين مكانة مرموقة في هذا المجال حتى أصبحت نموذجا يحتذى به إقليميا ودولياً».

ومن حسن الطالع، وبفضل الرعاية والاهتمام التي توليها القيادة الرشيدة والحكومة الموقرة لهذه المهنة السامية، فلقد كانت مملكة البحرين السباقة والرائدة في توطين مهنة التمريض بالخليج والمنطقة، ومنذ أن تم افتتاح مستشفى السلمانية عام ١٩٥٨، تم وضع أولى استراتيجيات تعزيز التمريض والقابلات، من خلال استراتيجية تقليل الوفاة عند الولادة وأثناء الحمل، حيث كانت الانطلاقة لتمتلك البحرين الريادة في هذا الجانب.

ولا شكّ أنّ للتمريض دور مهم في تقديم خدمات ذات تأثير مباشر على صحة المرض، حيث أن للممرض دور شامل يهدف الى الوقاية والعلاج والتأهيل وتعزيز الصحة في جميع المؤسسات الصحية، باعتباره العمود الفقري للنظام الصحي وجودة الرعاية الصحية.

ونفخر بأن البحرين لديها ممرضون وممرضات في كل التخصصات الطبية والحديثة في المجالات الطبية المختلفة.ولا بد هنا من الإشادة بالدور المهم الذي يؤديه المرض البحريني في الرعاية الصحية الاولية والثانوية. وتبوأ الممرض البحريني مناصب ادارية وتنفيذية عليا وقيادية، مما يؤكد حرص الحكومة الموقرة على الاستمرار في دعم الممرض البحريني وتمكينه لتقديم صورة حضارية وايجابية عن هذه المهنة الهامة.

THE KINGDOM OF BAHRAIN
Analyzing Options For
Health Insurance
Implementation
صحتي
ehat
قانون
الضمان الصحي
مملكة البحرين
الخطة الوطنية للصحة
2025 - 2016
لمحات
عن التمريض في البحرين
Glimpses of Nursing in Bahrain
الطريق إلى صحتي
برنامج الضمان الصحي الوطني
2018

التقرير السنوي

المجلس الأعلى للصحة

2018

www.sch.org.bh